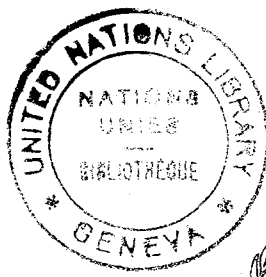




PROVISIONAL

A/33/PV.106
4 June 1979

ARABIC



الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة الثالثة والثلاثون

الجمعية العامة

محضر حرفي مؤقت للجلسة السادسة بعد المائة

المعقودة بالمقر ، في نيويورك

يوم الأربعاء ، ٣٠ أيار/ مايو ١٩٧٩ ، الساعة ١٥/٠٠

الرئيس : السيد ليفانو
شم : السيد جمال
(كولومبيا)
(قطر)

— مسألة ناميبيا / ٢٧ — (تابع)

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الأخرى ، وستطبع النصوص النهائية ضمن سلسلة الوثائق الرسمية للجمعية العامة .

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الأصلية . وينبغي إرسالها موقعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع الى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات :

Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services

room A-3550 866 United Nations Plaza ، مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر .

79-72085/A

افتتحت الجلسة في الساعة ١٥/٣٠مواصلة نظر البند ٢٧ من جدول الأعمالمسألة ناميبيا : (مشروع القرار A/33/L.37)

السيد فيفيروا (الارجنتين) (الكلمة بالاسبانية) : منذ اكثر من سنة بقليل ، في الدورة الاستثنائية التاسعة للجمعية العامة ، اعربت حكومتي ، مع أخذها في الاعتبار تلك المفاوضات التي كانت تجري حينئذ ، عن أملها في أن مسألة ناميبيا سوف تحل بسرعة بطريقة سلمية نتيجة للجهود المتضافرة التي يبذلها جميع الاطراف ، باستخدام الاجراءات المقبولة من جانب المجتمع الدولي .

خلال المناقشة التي جرت في تشرين الثاني /نوفمبر الاخير ، كبرنا ذلك الأمل . ومع ذلك ، فلقد عبرنا عن قلقنا المتزايد ازاء بعض الاعمال التي ارتكبتها جنوب افريقيا والتي تتعارض مع القرارات ٣٨٥ (١٩٧٦) و ٤٣٥ (١٩٧٨) لمجلس الامن . وبوضوح اكثر ، فقد قلنا ان القرارات باجراء انتخابات من جانب واحد دون رقابة واشراف الامم المتحدة يجعل الموقف اكثر غموضا كما أنه يقف في سبيل وضع حل للمشكلة .

والان ، نلاحظ بقلق عميق ان الموقف لا يزال يزداد سوءا نتيجة لسلسلة من الاجراءات التي ، رغم العبارات المتكررة من جانب حكومة جنوب افريقيا عن استعدادها للمشاركة بايجابية مع الامم المتحدة في تحرير الاقليم ، تتناقض تماما مع هذا الهدف . في كثير من الأحوال ، تبدو هذه الاجراءات والظروف مشتقة من المبادئ المشينة للاستعمار والعنصرية وتسير في طريق مختلف اذا لم يكن مناقضا للطريق الذي تمارسه الجمعية العامة ومجلس الأمن .

لقد قالت حكومتي دائما انه من الضروري بالنسبة لجميع الاطراف ان تبذل اقصى ما في وسعها من أجل حل تفاوضي سلمي ومقبول دوليا . اننا نود أن نكرر أن أية محاولة لتحرير ناميبيا باستخدام اجراءات جزئية او من جانب واحد سوف تكون اهانة للمجتمع الدولي ولن تحظى بالاعتراف الدولي اللازم . لقد وضعت الخطوط الارشادية الواضحة في قرارى مجلس الأمن ٣٨٥ (١٩٧٦) و ٤٣٥ (١٩٧٨) والتوصيات الاخرى ذات الصلة التي اصدرتها الجمعية العامة .

بالنظر الى الموقف الخطير الذى نشأ في ناميبيا نتيجة لرفض جنوب افريقيا المستمر للانسحاب من الاقليم ، وبالنظر الى ان هناك حاجة ملحة لتنفيذ المبادئ الواردة في القرار ١٥١٤ (د - ١٥) والقرارات المشابهة للجمعية العامة بسرعة ، فان حكومتي ترغب اليوم في أن تركز على النقاط الرئيسية في موقفنا . وان هذه النقاط يمكن ان نلخصها فيما يلي .

أولا ، منذ اعتماد القرار ٢١٤٥ (د - ٢١) ، فان ناميبيا وسكانها تقع تحت المسؤولية المباشرة للامم المتحدة .

ثانيا ، ان جنوب افريقيا تحتل وتدير ناميبيا بصفة غير شرعية ولهذا فانها يجب ان تنسحب تماما من الاقليم .

ثالثا ، ان شعب ناميبيا له الحق الثابت في تقرير المصير وفي الحرية وفي استقلاله الوطني ، طبقا لميثاق الامم المتحدة والقرارين ١٥١٤ (د - ١٥) ، ٢١٤٥ (د - ٢١) والقرارات ذات الصلة للجمعية العامة ومجلس الأمن . ان المجتمع الدولي يجب ان يتعاون مع شعب ناميبيا في كفاحه من أجل ممارسة ذلك الحق .

رابعا ، كما ورد في الفقرة ٧ من منطوق قرار مجلس الأمن ٣٨٥ (١٩٧٦) من أجل تمكين شعب ناميبيا من أن يقرر مصيره بحرية ، فانه من الضروري اجراء انتخابات تحت اشراف ورقابة الامم المتحدة في كل ناميبيا كوحدة سياسية واحدة . ان نتائج اية اجراءات انتخابية تخرق هذه المبادئ سوف يعتبرها المجتمع الدولي باطلة ولاغية .

خامسا ، ان مجلس الامم المتحدة لناميبيا ، الذى شكلته الجمعية العامة بموجب القرار ٢٢٤٨ (د - ٥) ، يعتبر السلطة الشرعية لادارة ناميبيا لحين حصولها على الاستقلال ويجب ان يلقي التأييد الكامل من الدول الاعضاء في الامم المتحدة ومختلف الهيئات والوكالات .

سادسا ، ان السلامة الاقليمية لناميبيا ، والوحدة الوطنية ، وهوية شعبها وحق ذلك الشعب في المصادر الطبيعية للاقليم يجب ان تحترم .

سابعا ، ان اية تسوية تفاوضية لمشكلة ناميبيا يجب ان تكون في اطار قرارات الامم المتحدة ويجب ان تعطى بمشاركة كل الاطراف المعنية ، ومنها منظمة شعب جنوب غرب افريقيا (سوابسو) ، القوة السياسية الرئيسية في الكفاح من أجل تحرير ناميبيا ، والتي اعترفت بها اغلبية البلدان الحاضرة هنا كممثل حقيقي وحيد لشعب ناميبيا .

ثامنا ، ان الموقف في ناميبيا الناشء عن الاحتلال غير الشرعي المستمر للاقليم والاجراءات التي اعتمدت من أجل اطالة ذلك الاحتلال غير الشرعي يضعفان السلم والامن الدوليين في الجنوب الافريقي . ويبدو ان من المناسب لمجلس الأمن ، الهيئة الرئيسية المسؤولة عن الحفاظ على السلم والامن الدوليين ، أن يتعرض مرة اخرى للمشكلة التي نشأت في ناميبيا وان يتخذ ما يجده ضروريا من أعمال لضمان تطبيق قرارات الامم المتحدة في هذه المسألة .

في الختام ، أود أن أكرر تقديرنا لمجلس الأمم المتحدة لناميبيا على الجهود الصعبة والفعالة التي بذلها . انه تحت القيادة المستنيرة للسيد بول لوساكا من زامبيا ، اصبح أداة هامة في كفاح المجتمع الدولي للاسراع بتحرير ناميبيا .

السيد ها فان لاو (فييت نام) (الكلمة بالفرنسية) : قبل أن أتناول المشكلة المعروضة علينا في هذه الدورة المستأنفة للجمعية العامة ، فان وفد بلادى يود أن يعرب عن اشاداته وتحيته لشعب ناميبيا الباسل وممثله الشرعي الوحيد (سوابو) ، لنضاله الباسل الذى خاضه منذ أكثر من عقد من أجل تحقيق حقه في البقاء في وطن مستقل وحر . ان وفد بلادى يحرص على ان يعرب عن اعجاب به بجهود وتفاني مجلس الامم المتحدة لناميبيا ورئيسه ، ممثل زامبيا ، الذين قاموا بمهمتهم ، التي عهدت بها اليهم الجمعية العامة .

منذ عام ١٩٦٦) أصبحت مشكلة ناميبيا من المشاكل الاولى المدرجة على جدول أعمال كل دورة من دورات الجمعية العامة ، عندما اتخذت هذه الجمعية العامة القرار رقم ٢١٤٥ (٥ - ٢١) الذى أنهى انتداب جنوب افريقيا على ناميبيا وجعل الامم المتحدة مسؤولة بصفة مباشرة عن مصير اقليم ناميبيا حتى تحقيق استقلاله الحقيقي . منذ ذلك التاريخ أولى المجتمع الدولي اهتماما خاصا ومستمر لمشكلة ناميبيا ، وبصفة خاصة في داخل منظمتنا . ولقد اعتمدت عدة قرارات من قبل الجمعية العامة ومجلس الامم لتكمن شعب ناميبيا من ممارسة حقه في تقرير المصير وحرية واستقلاله الوطني في ناميبيا موحدة .

ولكن نظام بريتوريا العنصرى ؛ الذى تحدى ارادة المجتمع الدولي ، لم يكف عن تصعيد محاولات الابقاء على سيطرته العنصرية والاستعمارية واستمرارها على ناميبيا . وبضم خليج والفييس - الجزء الذى لا يتجزأ من اقليم ناميبيا - وانشاء جيوش قبلية من أجل تأمين سيطرته على الاقليم ، عن طريق سياسة البانتوستانات ودعم قوته العسكرية وقوات الشرطة في ناميبيا ، من أجل الاعداد لمواجهة كبرى مع قوات التحرير الوطنية بقيادة سوابو وتصعيد العمليات العسكرية الارهابية ضد الدول المجاورة ، وبصفة خاصة ضد جمهورية أنغولا الشعبية وزامبيا ، وزيادة عمليات الاعتقال الجماعي لاعضاء (سوابو) ، وكذلك عمليات المذابح الوحشية ، مثل مذبحه كاسنجا ؛ التي تهدف الى اضعاف المنظمة والوطنيين في ناميبيا ، فان العنصريين في جنوب افريقيا يحاولون تطبيق سياسة الامر الواقع ، التي تتمثل في اجراء انتخابات مزيفة في كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٨ ، اتبعها ، في ٢١ أيار / مايو الماضي ، انشاء الجمعية الوطنية المزعومة التي تضم

عملاء تم تعيينهم نتيجة هذه الانتخابات التي اعتبرتها الجمعية العامة ومجلس الأمن باطلة ولاغية .

وبانشاء هذه الجمعية الوطنية المزعومة ، تقدم العنصريون في بريتوريا خطوة جديدة فسي محاولاتهم لكي يفرضوا على شعب ناميبيا التسوية الداخلية المزعومة ، التي تتمثل في اعلان الاستقلال من جانب واحد ، على غرار المساة التي حدثت لشعب زبابوى على يد طغمة ايان سميث . ولقد ترتب على ذلك أن الطابع الذي يميز الوضع السائد في ناميبيا يكمن في أن العنصريين في بريتوريا يواصلون تصعيد سياسة الاعاقة المنتظمة لتطلعات شعب ناميبيا المشروعة ولكل تسوية لمشكلة ناميبيا وفقا للقرارات الملائمة للجمعية العامة ومجلس الامن ، مستبعدين بذلك كل تسوية سلمية لمشكلة ناميبيا .

وهناك تهديد خطير بحرب دموية يخيم على ناميبيا ، وستكون له آثار وخيمة ، ليس فقط على شعب ناميبيا - الذى قدّم الكثير من التضحيات خلال عدة عقود - ولكن أيضا بالنسبة لافريقيا والسلم والامن الدوليين .

وازاء هذا الموقف المتفجر ، فاننا نتساءل : لماذا ظل المجتمع الدولي عاجزا ازاء صلف حفنة من العنصريين ، دأبوا على انتهاك الميثاق ورفضوا احترام جميع قرارات الامم المتحدة ، وهم يواصلون سياستهم العنصرية والاستعمارية في ناميبيا . هل كانت جنوب افريقيا تستطيع بمفردها ان تواصل هذه السياسة المتعنتة ؟ . وأثناء هذه الدورة الثالثة والثلاثين للجمعية العامة وفي الجلسات العامة وفي اللجان أيضا ، أثبت كثير من الوفود التي تحدثت حول مشاكل الجنوب الافريقي تواطؤ نظام الفصل العنصرى في جنوب افريقيا مع الشركات عبر القومية وبعض القوى الضربية ، ان مكتب تنسيق حركة دول عدم الانحياز ، الذى اجتمع في دورة استثنائية في مابوتو في كانون الثاني /يناير الماضي ، قد لاحظ بحق ، في بيانه الختامي :

" ان المساعدة العسكرية والتكنولوجية من جانب ، والمساندة الاقتصادية والسياسية والدبلوماسية من جانب آخر ، التي تقدمها الامبريالية للنظم العنصرية ونظم الأقليات ، هي العامل الوحيد الذى يسمح لهؤلاء الآخرين بمواصلة سياستهم العنصرية والاستعمارية وسياسة الفصل العنصرى وعملياتهم العدوانية ، بهدف انتهاك مبادئ ومقاصد ميثاق الامم المتحدة والقرارات ذات الصلة لهذه المنظمة " .

اننا اذا درسنا قائمة الشركات عبر القومية التي تستغل الموارد الطبيعية في ناميبيا ، والتي تقوم بالاتجار في الاسلحة وغيرها من الموارد الاستراتيجية مع نظام بريتوريا العنصرى . واذا درسنا أيضا وحدة المصالح الاستراتيجية في هذا الجزء من العالم بين الامبرياليين والرجعيين الدوليين من جانب ونظام بوتا الفاشي من جانب آخر ، يمكن ان نستخلص بسهولة وأن نعرف من هم الذين يساعدون العنصرين في بريتوريا والذين منعوا الامم المتحدة من فرض العقوبات على جنوب افريقيا لاجبارها على الانصياع لارادة المجتمع الدولي فيما يتعلق بمشكلة ناميبيا والفصل العنصرى فى الجنوب الافريقي .

ينبغي علينا أن نذكر هنا بأن الجمعية العامة قد قامت في عدة مناسبات - بعد أن نددت وشجبت السياسة الاستعمارية والعنصرية لبريتوريا في ناميبيا - بالتوصية لدى مجلس الأمن .

" . . . لكي يتخذ تدابير فعالة ، تشمل تطبيق الجزاءات المنصوص عليها في الفصل السابع من الميثاق ، وبصفة خاصة الجزاءات الاقتصادية الشاملة ، بما فيها فرض الحظر التجارى والحظر النفطى والحظر الكامل على الاسلحة " . (قرار الجمعية العامة رقم ٣٣/٨٢ (ألف) .

ولكن ، حتى اليوم ، لم يتمكن مجلس الامن من أن يتخذ قرارا بما يتمشى مع ما طالبت به الجمعية العامة وفقا للدور والمسؤوليات التي تتحملها وفقا للميثاق ، وذلك بسبب استعمال حرق الاعتراض من قبل الجانب الغربي .

وفي هذه المرة أيضا ، تجتمع الجمعية العامة لاستئناف أعمال الدورة الثالثة والثلاثين من أجل النظر في دراسة كل جوانب مسألة ناميبيا والنتائج المترتبة على تحدى جنوب افريقيا لقرارات الجمعية العامة ومجلس الامن .

ان المتحدثين الموقرين الذين سبقوني فوق هذا المنبر ، وبصفة خاصة رئيس سوابسو ، السيد سام نجوما ، الذى نحيي بحرارة وجوده هنا بيننا ، قد قدموا للجمعية العامة صورة شاملة عن الوضع الخطير الذى يسود في ناميبيا نتيجة للسياسة الاستعمارية والعنصرية المتعننة من جانب جنوب افريقيا .

ويرى وفد جمهورية فييت نام الاشتراكية أنه قد حان للمجتمع الدولي ، وبصفة خاصة لمنظمة الأمم المتحدة ، أن تكف اليد الاجرامية للعنصريين في ناميبيا ، ما لم يكن يرغب في رؤية الموقف يتدهور وزيادة الخطر الذي يتهدد شعب ناميبيا ، والأمن والسلم في افريقيا وفي العالم أيضا . وأكثر من أى وقت مضى ، يجب على منظمة الأمم المتحدة أن تثبت لشعوب العالم أنها قادرة على الدفاع عن القضية العادلة بجميع الوسائل المتاحة لها بما في ذلك العقوبات الواردة في الفصل السابع من الميثاق . ويقدر وفد بلادى الموقف الذى عبر عنه رئيس سوابو في ٢٣ أيار/مايو الماضى أمام هذه الجمعية ، فيما يتعلق بالقوى الغربية التي قال انها حامية ومناصرة هذا النظام العنصرى المتعنث في جنوب افريقيا .

ويكرر وفد بلادى هنا ، الاقتراح الذى قدمناه في ٨ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٨ فـي الدورة الثالثة والثلاثين للجمعية العامة ، وهو :

” اذا كانت الدول الغربية ترفب بحق في أن تسهم في تسوية لمشكلة ناميبيا وفقا للقرارات الملائمة للجمعية العامة ومجلس الأمن ، فانه يكفي أن تتوقف عن مساندها لنظام الفصل العنصرى لجنوب افريقيا ، وألا تعترض على العقوبات الواجب تطبيقها على هذا النظام ؛ وهي العقوبات التي طالب بتطبيقها أغلب الدول الأعضاء في منظمنا ” .
(A/33/PV.80, page 42)

بهذا النضال الباسل الطويل لتحرير الوطن والحفاظ على وحدة أراضيه وسلامته الاقليمية ، والمساندة المطلقة من جانب جميع القوى الثورية والتقدمية في العالم ، فان شعب ناميبيا بقيادة سوابو قد حقق انتصارات ماهرة في كفاحه المسلح سواء على الصعيد السياسي والدبلوماسي ضد الاحتلال غير الشرعي للعنصريين في بريتوريا . لقد اعترفت الجمعية العامة بسوابو باعتبارها الممثل الشرعي الوحيد لشعب ناميبيا . ان الاجتماع الوزارى فير العادى لمكتب تنسيق حركة عدم الانحياز الذى عقد في مابوتو من ٢٦ كانون الثاني /يناير الى ٢ شباط/فبراير ١٩٧٩ قد اعترف بسوابو باعتبارها عضوا في هذه الحركة . ان السادة الحقيقين لنايبيا هم شعب ناميبيا ومنظمته سوابو على الصعيدين الوطني والدولي على حد سواء .

لقد ساندت حكومة جمهورية فييت نام الاشتراكية وشعبها النضال العادل والمظفر لشعب ناميبيا الباسل تحت قيادة سوابو الممثل الشرعي الوحيد له . ونحن نعتبر أن هذه الدورة المستأنفة للجمعية العامة ، والتي اجتمعت في وقت خطير نتيجة للوضع السائد في ناميبيا ، ينبغي عليها أن تتبنى جميع الاجراءات التي نادى بها رئيس سوابو في كلمته في ٢٣ أيار/مايو الماضي .

انها يجب أن تؤكد من جديد وبصفة خاصة الحق الثابت لشعب ناميبيا في تقرير المصير والاستقلال الوطني في ناميبيا موحدة بما في ذلك جليج والفس .

وتؤكد من جديد أن سوابو هي الممثل الشرعي الوحيد لشعب ناميبيا . وتتأشد جميع الدول الاعضاء أن تقدم لها المساندة والمساعدة اللازمة لمواصلة النضال على الصعيد العسكري والسياسي والدبلوماسي حتى النصر النهائي .

وتطالب نظام بريتوريا ، العنصرى ، بأن يسحب فوراً وبغير شروط قواته العسكرية وقوات الشرطة التي تحتل ناميبيا احتلالاً غير شرعي ، وأن يحل جميع المؤسسات العميلة ونقل جميع السلطات الى شعب ناميبيا من خلال سوابو ؛ كما تطالب بذلك هذه المنظمة .

وتتدد بقوة بنظام بريتوريا العنصرى لسياسته القائمة على الارهاب والقمع ضد شعب ناميبيا وسوابو ، وأعماله العدوانية ضد البلدان المجاورة ، ولمحاولته فرض تسوية داخلية على مشكلة ناميبيا .

وتطالب بالافراج الفوري عن جميع قادة وأعضاء سوابو ، وجميع المواطنين النامبيين المعتقلين بصفة غير قانونية .

وتوجه نداءً الى جميع الدول الاعضاء للامتناع عن الاعتراف بأى ممثل لهذه الاجهزة التي أنشئت نتيجة للانتخابات المزيفة التي جرت في كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٨ .

وتوصي مجلس الأمن بأن يتخذ موقفاً أكثر قوة ، وأن يتخذ الاجراءات الفعالة بما فيها العقوبات الواردة في الفصل السابع من الميثاق لاجبار العنصرين في بريتوريا على احترام الميثاق والتزاماتهم تجاه الأمم المتحدة والمجتمع الدولي .

ومن ثم ، فان وفد بلادى يؤيد تأييداً مطلقاً مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/33/L.37 الذى شاركنا في تقديمه .

وفي النهاية ، يؤكد وفد بلادى من جديد اعجاب به بشعب ناميبيا الباسل ، وبقيادته سوابو ونحن على قناعة بأن النضال العادل لشعب ناميبيا سوف ينتصر ، وأن ناميبيا مستقلة وموحدة ستحتل بيننا المكانة التي تستحقها في أسرة الأمم .

السيد احسان (بنغلاديش) (الكلمة بالانكليزية) : في ضوء البيانات الشاملة

التي تقدمت بها الوفود المختلفة ، والتي غطت - في رأينا - جميع نواحي وجوانب المشكلة ، أود أن أوضح في ايجاز موقف بنغلاديش .

عندما نجتمع الآن ، في هذه الدورة المستأنفة للجمعية العامة للنظر في مسألة ناميبيا ، وللمبحث عن الطرق والوسائل للنهوض بالهدف المعترف به عالميا وهو وضع حد للاحتلال غير الشرعي لجنوب افريقيا لناميبيا ، ولتمكين شعب ناميبيا من أن يمارس بحرية حقوقه الثابتة في تقرير المصير والحرية والاستقلال فاننا نتصدى لتطورين أساسيين : الأول ، انه تبعا للانتخابات الداخلية المزعومة ، التي أعلن مجلس الأمن مبكرا انها لاغية وباطلة ، فان جنوب افريقيا استمرت في اتخاذ خطوات لتحويل الجمعية التأسيسية الناشئة الى هيئة تشريعية تتمتع بسلطات تنفيذية واسعة . ثانيا ، بينما تقوم جنوب افريقيا بعدم التعبير بوضوح عن قفل الباب في وجه خطة الأمم المتحدة للتوصل الى استقلال ناميبيا ، فان الدلائل تشير الى أن جنوب افريقيا ليس لديها سوى هدف واحد وهو فرض حكومة من اختيارها الخاص ، ولكي تواجه المجتمع الدولي بالأمر الواقع .

ان الأمر الجوهرى أمام هذه الجمعية يتلخص فيما هو الدور الذى يمكن للأمم المتحدة أن تنهض به في هذه الظروف . ان منطق الموقف يتركنا ازاء اختيار بسيط . ويجب أن تدان جنوب افريقيا بسبب تعنتها وعرقلتها لجميع الجهود الرامية الى التوصل الى حل تفاوضي سلمي للمشكلة .

ويجب على الجمعية ان ترفض بجلاء جميع محاولات جنوب افريقيا لفرض حل يقوم على الأمر الواقع من جانب واحد في ناميبيا . وانه لواضح لوفد بنغلاديش أن تأثير الضغط المعنوي والنضال السياسي لم يكن كافيا . ومن جهتنا ، فاننا قد أيدنا على الدوام جميع المواقف التي يمكن ان تؤدي الى تسوية سلمية . وفي هذا النطاق فقد رحبنا ووافقنا على الخطة الشاملة التي تقدم بها الأمين العام للأمم المتحدة وأيدنا المبادرة التي قامت بها القوى الغربية الخمس المنضمة لهذه العملية . وأود أن أنتهز هذه الفرصة حتى نعبر عن تقديرنا العميق للمجهودات التي قام بها الأمين العام ومثله الخاص في هذا الصدد . وبينما نعتقد ان هذه المجهودات يجب أن تستمر ، فاننا مقتنعون أيضا بأن الوقت قد حان للجمعية بأن تتقدم الى الأمام وأن تحدد اجراء مباشرا وأكثر تحديدا للتوصل الى اذعان جنوب افريقيا لقرارات الأمم المتحدة . وهذا سوف يستلزم فرض العقوبات وتنفيذ الاجراء الوارد في الفصل السابع من الميثاق .

وخلال ذلك ، يجب على المجتمع الدولي ان يستمر في التأييد السياسي والمادي لشعب ناميبيا في نضاله ضد الاحتلال غير المشروع للاقليم من جانب جنوب افريقيا . كما يجب ان يتابع المبادرات والأعمال التي يقوم مجلس ناميبيا بما في ذلك برنامج الأنشطة الذي طرح هذا العام والخاص بالتضامن الدولي . ولا يمكن للأمم المتحدة ان تتنازل عن مسؤولياتها وأن تخون ثقة شعب ناميبيا فيها ، وتدعهم يناضلون بمفردهم .

السيد الخضر صالح الحمزة (اليمن الديمقراطية) : لقد سبق لوفد اليمن

الديمقراطية ان شارك في المناقشات التي شهدتها الدورة الثالثة والثلاثين للجمعية العامة في كانون الأول / ديسمبر الماضي بشأن ناميبيا ، وعبر عن قلقه البالغ تجاه الأوضاع السيئة في الاقليم من جراء تصرفات النظام العنصرى الحاكم في بريتوريا وتحديه المستمر لقرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن ، ولجؤه الى أعمال العدوان الوحشية بحق الشعب النامبي ودول المواجهة الأفريقية ، والتي كان آخرها اعتداؤه الغاشم على زامبيا وانغولا الشعبية .

كما اتاحت لوفد بلادى في اكثر من مناسبة فرصة التعبير عن اهتمامه بهذا الموضوع سواء في اطار مداوات الأمم المتحدة أو في غيرها من المحافل الدولية الأخرى التي نشارك في أعمالها وخاصة حركة عدم الانحياز . ويسرنا هنا ان نعبر عن ارتياحنا للدور الكبير الذي تلعبه الأمم المتحدة عن

طريق مجلسها الخاص بناميبيا ، والذي ساعد بفضل جهود اعضاءه والنشاط الدائب لرئيسه السفير لوساكا على احراز العديد من النجاحات الهامة التي عكستها قرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن ، ونذكر بهذه المناسبة نتائج الدورة الاستثنائية التاسعة للجمعية العامة التي عقدت في العام الماضي ومثلت استنكارا دوليا للاجراءات التعسفية وغير القانونية التي يسعى الى تطبيقها نظام بريتوريا العنصرى في ناميبيا ، وهي تمثل ، بالاضافة الى قرارات الجمعية العامة المتخذة في دوراتها المختلفة وقرارات مجلس الأمن التي كان آخرها القرارات ٤٣١ ، ٤٣٥ ، ٤٣٩ ، لعام ١٩٧٨ الزاما دوليا ينفى التقيد بأحكامه من قبل نظام الأقلية البيضاء في جنوب افريقيا .

ولقد اثبتت الجمعية العامة بقرارها ١٨٢/٣٣ ألف الداعي الى استئناف دورتها الثالثة والثلاثين وتخصيصها لمناقشة قضية ناميبيا ، ادراكها العميق لمخاطر المحاولات غير الشرعية التي يلجأ الى فرضها نظام العنصريين البيض في جنوب افريقيا بحق شعب ناميبيا ، وهي مناقشات تأتي لتؤكد من جديد اهتمام الأمم المتحدة الذى تم التعبير عنه في العديد من قراراتها منذ أن أنهت اشراف النظام العنصرى على ناميبيا بقرارها ٢١٤٥ عام ١٩٦٦ وكذلك قرارها ٢٢٤٨ الصادر في ١٩ أيار/مايو ١٩٦٧ القاضي بانشاء مجلس الأمم المتحدة لناميبيا ليتكلف بتولي مسؤولية الاشراف على الاقليم وتحقيق استقلاله الوطني .

كما أقدمت الدورة الثالثة والثلاثين للجمعية العامة على اعلان العام ١٩٧٩ عاما دوليا للتضامن مع النضال العادل الذى يخوضه شعب ناميبيا بقيادة مثله الشرعي والوحيد منظمة شعب غرب افريقيا (سوابو) ، وكانت استجابة مجلس الامم المتحدة لناميبيا ايجابية عندما حرص على أن تواكب الاحتفالات بهذا العام ذكرى المذبحة التي ذهب ضحيتها مئات الابرياء من المواطنين الناميبيين في كاسينجا ، والتي تظهر المدى الذى وصلت اليه الأعمال الاجرامية البشعة من قبل نظام بريتوريا العنصرى الذى بدأ حرب الابادة في ناميبيا .

في الوقت الذى تسعى فيه الأمم المتحدة الى تنفيذ خطتها بشأن ناميبيا واجراء انتخابات حرة ومباشرة تحت اشرافها ، يعمل النظام العنصرى في جنوب افريقيا على وضع العراقيل والصعوبات أمام تحقيق هذا الهدف . لقد اتضحت النوايا الاستعمارية لجنوب افريقيا وتحديدها السافر لقرارات الامم المتحدة في اكثر من عمل تخريبي ، وهي تشريع اليوم في تنصيب جمعية وطنية غير شرعية ، أو

حكومة مؤقتة ، بعد أن أقدمت على اجراء انتخابات مزيفة في كانون الأول / ديسمبر الماضي لانشاء ما يسمى بالجمعية التأسيسية ، ولم تقف المحاولات المضللة للفئة الفاشية في جنوب افريقيا عند هذا الحد ، بل لجأت الى تصعيد اعمال العنف والارهاب السياسي والتعزيز العسكرى لقواتها وارتكاب أعمال العدوان داخل وخارج ناميبيا . وبرغم الوعود التي تصدر عن الدول الغربية ، والمبادرة الدبلوماسية التي قسامت بها الدول الغربية الخمس الاعضاء في مجلس الأمن ، فان شيئا ما لم يتغير في سلوك نظام العنصريين في جنوب افريقيا ، بل ان هذه الدول وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا ما زالت تضطلع بدور الدعم والتأييد والحماية لهذا النظام وهي تتردد حتى في اتخاذ العقوبات على جنوب افريقيا وتتحدى بعملها هذا ارادة الأمم المتحدة ، والمجتمع الدولي بأسره .

ولم يكن أمام شعب ناميبيا البطل تجاه وحشية المستعمرين العنصريين من بديل سوى مواجهة أعمال العدوان بالكفاح المسلح لتحقيق امانيه المشروعة في تقرير المصير وتحقيق استقلاله الوطني تحت قيادة سوابو التي تمثل طليعة ثورة شعب ناميبيا والتي تستهدفها أعمال جنوب افريقيا ومناوراتها الهادفة الى تحطيمها حتى تتمكن من اتاحة المجال لفرض حل استعماري جديد في الاقليم . ان اليمن الديمقراطية وهي تؤيد النضال العادل والمشروع الذي يخوضه شعب ناميبيا ضد محاولات السيطرة الاستعمارية من قبل العنصريين في جنوب افريقيا ، لتدين بشدة السياسة العدوانية التي يمارسها النظام غير الشرعي في بريتوريا بما في ذلك نظام الفصل العنصرى وانتهاكاته لحقوق الانسان والحريات الشخصية ، لهذا فاننا نطالب باطلاق سراح المعتقلين السياسيين ، والسماح بعودة المنفيين السياسيين ، واللاجئين الناميبيين ، وتوفير الضمانات لهم بالعيش في سلام . كما نستنكر بشدة كل مظاهر السياسة الاستعمارية التي تمس السلامة الاقليمية لناميبيا ، ونعتبر قرار جنوب افريقيا بضم خليج والفييس عملا عدوانيا يهدف الى التوسع الاقليمي وينتهك نصوص ميثاق الأمم المتحدة وقراراتها .

ان الجمعية العامة مطالبة باتخاذ اقصى العقوبات بحق النظام العنصرى في جنوب افريقيا بما في ذلك اعادة التأكيد والتأييد من قبل غالبية الدول الاعضاء لشرعية النضال المسلح لشعب ناميبيا تحت قيادة سوابو ممثله الشرعي والوحيد ، وتقديم المساعدات المادية والعسكرية اللازمة لهذا الشعب ، واعلان عدم شرعية ما يسمى بالجمعية الوطنية ، والامتناع عن تقديم اى اعتراف او تعاون مع اى نظام قد تفرضه جنوب افريقيا العنصرية على شعب ناميبيا .

كما ينبغي على الجمعية العامة أيضا اداء أعمال العنف والقمع والاعتقالات والتخويبات ضد شعب ناميبيا والمطالبة بالافراج عن جميع المعتقلين السياسيين ونقل السلطة الى شعب ناميبيا عن طريق سوابو والاسراع باتخاذ اجراءات فعالة تتضمن فرض عقوبات اقتصادية شاملة واجبارية ، وحظر التجارة والاسلحة والبتترول على جنوب افريقيا . وانهاء جميع العلاقات التجارية والدبلوماسية حتى يتحقق فعلا عزل هذا النظام العنصرى ، كما نؤيد الدعوة الى انعقاد مجلس الأمن بصورة عاجلة لفرض العقوبات على جنوب افريقيا وفقا للفصل السابع من الميثاق . ان الاسراع في اتخاذ مثل هذه الاجراءات من قبل الأمم المتحدة سيؤكد المسؤولية المستمرة للمنظمة الدولية تجاه ناميبيا والمتمثلة في مجلس الأمم المتحدة ، كما سيضع حدا للاحتلال غير الشرعي لناميبيا من قبل النظام العنصرى في جنوب افريقيا ، وهي مسؤولية ينبغي على المجتمع الدولي أن يتخذ موقفا حاسما بشأنها في مواجهة السياسة العدوانية لجنوب افريقيا والتي لا يقتصر تهديدها على الجنوب الافريقي فحسب وانما يتعدى ذلك الى تهديد السلم والأمن الدوليين في افريقيا والعالم .

السيد تلو (بوتسوانا) (الكلمة بالانكليزية) : ان حقيقة أن الجمعية العامة

تتعقد في دورة مستأنفة ، هو اجراء غير عادى لهذا المحفل ، يوضح بجلاء اننا قد وصلنا الى نقطة متأزمة فيما يتعلق بالقضاء على الاستعمار في ناميبيا .

وبالمثل فان اجتماعنا في دورة مستأنفة يؤيد التزامنا بتحرير أراضي ناميبيا وهي المسؤولية الكاملة التي تقع على عاتق الأمم المتحدة . لذلك فمن الواجب أن نخرج من هذا الحوار بمقترحات ايجابية لحل مشكلة ناميبيا في مواجهة تحدى جنوب افريقيا المستمر لقرارات الأمم المتحدة بشأن هذه المسألة .

وفي الواقع ، فقد اجتمعنا لبحث الوضع في ناميبيا الذى تسبب فيه رفض جنوب افريقيا لخطة

الأمين العام لتنفيذ القرار ٣٨٥ (١٩٧٦) لمجلس الأمن .

ان التاريخ الطويل لتدخل الأمم المتحدة في ناميبيا معروف للجميع ولا يستحق سردا جديدا من ناحيتي . وكذلك الشأن بالنسبة لسجل جنوب افريقيا الدائم التصلب . ومن المعروف كذلك الكفاح المستمر لشعب ناميبيا بقيادة سوابو لتحرير بلاده . واستعداده للوصول الى حل تفاوضي

يتمثل في المفاوضات الحديثة التي بلغت ذروتها في خطة الأمين العام . لذلك فأنني أنوى أن أختصر حديثي مكثفيا ببعض الملاحظات .

فمنذ ما يزيد على العامين وحتى الآن فان بلادي ، مع زميلاتها من دول المواجهة التي تعمل دائما تحت الولاية السامية لمنظمة الوحدة الافريقية ولصالح الشعب الناميبي ، دخلت في مفاوضات طويلة بهدف القضاء على الاستعمار في ناميبيا بطريقة سلمية . لقد قمنا بهذا العمل بنية صادقة وكنا نود أن نظهر كلما حانت الفرصة ، أننا لن نتأخر في الدخول في مفاوضات ذات معنى . لقد كنا نود أيضا أن نعطي الفرصة لهؤلاء الذين حاولوا - رغم تعرضهم لمصاعب كثيرة - التوصل الى حل تفاوضي في ناميبيا على الرغم من النية المعروفة تماما لجنوب افريقيا برفبتها في الاستمرار في البقاء في ناميبيا الا اذا قام بحكم هذا الاقليم عناصر من اختيارها تأتمر بأوامرها .

ومن أجل ذلك رحبنا بمقترحات الدول الغربية الخمس الاعضاء في مجلس الأمن كأساس معقول للمفاوضات . وكانت نتيجة هذه العملية ، خطة الأمين العام للقضاء على الاستعمار في ناميبيا تحت اشراف ورقابة الأمم المتحدة تلك الخطة التي ترفض جنوب افريقيا الآن قبولها متعللة بذرائع عدة .

والواقع أنه ليس هناك ما يدعو الى الدهشة في هذا التصرف الجريء من جنوب افريقيا فمن خلال المفاوضات دخلت في عمليات خداع عديدة بهدف اعاقه هذه المفاوضات . وسأورد بعضها ، اذكر ضم خليج والفيست التحكيمي ، وتعيين ما يسمى بالحاكم الاداري العام في مواجهة معارضة الأمم المتحدة ، والاعتداءات المتكررة ضد انفولا وزامبيا والقتل الجماعي للناميبيين وخاصة اللاجئين في هذه البلاد ، واجراء الانتخابات المعروفة في كانون الأول / ديسمبر من العام الماضي ، وأخيرا اعتقال وسجن أنصار سوابو في ناميبيا واقامة نظام عميل لجنوب افريقيا في وندوهوك .

ان مناورات جنوب افريقيا المعوقة وفرض الامر الواقع يجب أن نؤكد ما نعرفه جميعا ، وهو انه لا يمكن لمستعمر - بما في ذلك جنوب افريقيا - أن يقبل المصالح الحقيقية للمستعمرين . هذه هي الحقيقة التي نواجهها في ناميبيا ، الحقيقة التي لا تترك لشعب ناميبيا خيارا سوى النضال حتى يجبر المستعمر على الانسحاب من هذه الأراضي .

ومن ناحية أخرى ، فمن خلال هذه المفاوضات ورغم الاستفزات المتعددة ، فإن سوابو
واصلت ، مع دول المواجهة السير في طريق الحل التفاوضي . ان قبول سوابو لجميع جوانب خطة
الأمين العام هو دليل لتعاونهم وتمتعهم بمزايا رجال الدولة .
ولقد وصلنا الآن الى مرحلة حيث نجد أن جنوب افريقيا هي الطرف الوحيد في المفاوضات
التي لم تتعاون مع الأمين العام . وعليها أن تتحمل المسؤولية الكاملة لانهايار الخطة التي مازالت
مطروحة اذا ما أرادوا ذلك .

ان انهيار خطة الأمين العام ، سوف تؤدي الى اتساع دائرة النزاع في هذه المنطقة والسى
مزيد من الضغط على الشعب الناميبي . وان جنوب افريقيا يجب أن تتحمل مسؤولية ذلك .
اننا نود أن نقول للبلدان الغربية الخمس الذين شاركنا معها في المفاوضات ، ان الكرة
مازالت معكم ، فبسبب علاقاتكم الخاصة مع جنوب افريقيا وبسبب دخولنا في هذه المفاوضات بثقة تامة ،
فانكم تتحملون مسؤولية خاصة حتى تقبل جنوب افريقيا خطة الأمين العام التي وضعت على أساس
مقترحاتكم . ان أى تردد أو رفض من جانبكم سوف يؤدي الى انهيار سمعتكم . لذلك من الواجب
مضاعفة جهودكم في هذا السبيل ، حتى في هذه الساعة المتأخرة .

وبالنسبة للأمم المتحدة ، فان الحقيقة هي أن جنوب افريقيا مازالت في ناميبيا بطريق غير
مشروع . ويجب على الأمم المتحدة أن تطلب من جنوب افريقيا الانسحاب حتى تتولى مسؤوليتها المباشرة
في ناميبيا من أجل تمكين الشعب الناميبي من ممارسة حقوقه في القابلة للتصرف من الاستقلال . ان
على الأمم المتحدة أن تستمر في رفض الأمر الواقع الذي تفرضه جنوب افريقيا ، ان على مجلس الأمن
أن يعمل على تنفيذ قراراته الخاصة بناميبيا .

وحتى تتحرر ناميبيا ، فان المجتمع الدولي يجب أن يستمر في دعمه لنضال الشعب الناميبي
دبلوماسيا وسياسيا وماديا . ان مجلس ناميبيا يجب أن يدعم ، حتى يصبح قادرا على القيام بدوره
العظيم نيابة عن الشعب الناميبي .

ان بوتسوانا من جانبها تقف الى جوار نضال الشعب الناميبي ، وهي مستعدة كما كانت دائما بأن تساعد الى أقصى حد ، أى جهد حقيقي يهدف الى التوصل الى تسوية في ناميبيا . اننا نتعهد مرة أخرى باستمرار التضامن مع الشعب المناضل في ناميبيا . كما نود أيضا أن نعبر عن ثقتنا الكاملة في الأمين العام . ونؤيده في القيام بالدور الحيوى الذى يلعبه من أجل إيجاد حل للمشكلة الناميبية . السيد الرئيس ، اننا نشق تماما في قدرتك على قيادة هذه المناقشة للتوصل الى نتيجة ناجحة .

السيد نولغشيتس (جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية) (الكلمة بالروسية) :

ان دراسة مسألة ناميبيا تجرى في وقت خطير وحرص للغاية . ففي الوقت الذي يقرر فيه مصير هذا البلد فان أعمال العنصريين وعملائهم لا تعوق فقط تحقيق شعب ناميبيا لاستقلاله وحرية الحقيقية ، ولكن تمثل تحديا لسلطة الأمم المتحدة وكل المجتمع الدولي .

ان نظام بريتوريا يواصل ويكثف من قمع لشعب ناميبيا المناضل من أجل استقلاله الحقيقي بقيادة سوابو التي اعترفت بها منظمة الوحدة الافريقية وحركة عدم الانحياز والجمعية العامة باعتبارها الممثل الحقيقي الوحيد لشعب ناميبيا .

وكما اشارت وفود كثيرة فان تصرفات العنصريين في بريتوريا تستهدف المحافظة على النظام العنصرى في معاقلة العنصرية والاستعمارية الاخيرة في جنوب القارة الافريقية ، والدفاع عن مصالح الاحتكارات الغربية ، وزعزعة الموقف في الدول المجاورة الافريقية . وهي تمثل تهديدا خطيرا للسيادة والسلامة الاقليمية لهذه الدول وللسلم والا من في افريقيا الجنوبية . كما تمثل عنصرا رئيسيا في السياسة الوحشية التي تنتهجها سلطات جنوب افريقيا .

ان تصرفات نظام بريتوريا تستهدف أيضا أن تستبعد نهائيا أية امكانية لتسوية مشكلة ناميبيا على أساس قرارات الامم المتحدة .

ان تصعيد أعمال القمع والعدوان التي ينتهجها عنصرو بريتوريا تأتي في نفس الوقت الذي تبذل فيه الأمم المتحدة الجهود من أجل تحقيق حرية واستقلال شعب ناميبيا . وقد حدث هذا في العام الماضي بعد الدورة الاستثنائية المكرسة لناميبيا عندما قامت بمذبحة كاسنجا ، والان أيضا في عشية الدورة المستأنفة للجمعية العامة لبحث مسألة ناميبيا فان نظام بريتوريا متحديا كل قرارات الامم المتحدة وطلبات المجتمع الدولي قام بعملية استفزازية أخرى تهدف الى فرض تسوية داخلية مزعومة على شعب ناميبيا وذلك باقامة " جمعية وطنية " زائفة وغير شرعية .

ان العنصريين في بريتوريا ، بتستتر من تلك الدول الغربية التي تقدم لهم المساعدة السياسية والعسكرية والاقتصادية ، يتحدثون دائما الميثاق وكل القرارات الخاصة بناميبيا ، ويعملون على أن يقيموا في ناميبيا نظاما عميلا لاستمرار احتلالهم غير الشرعي لناميبيا واستغلال ناميبيا . ومن الواضح أن العنصريين في جنوب افريقيا ما كانوا يستطيعون مواصلة هذه السياسة

الاجرامية في ناميبيا أو تجاه الدول الافريقية المستقلة المجاورة ، اذا لم يحصلوا على المساعدة والحماية المستمرة من جانب دول غربية أعضاء في حلف شمال الاطلسي . لقد جاء في البيان الأخير للاجتماع الوزاري غير العادي لمكتب تنسيق بلدان عدم الانحياز المنعقد في مابوتو ما يلي :

” . . . ان المساعدة العسكرية والفنية والمساندة الدبلوماسية والسياسية والاقتصادية

المقدمتين من جانب الامبرياليين الى النظام العنصرى ونظم الاقلية تشكلان العامل الوحيد الذى يمكنها من الاستمرار في سياستهم العنصرية وسياسة الفصل العنصرى والسياسة الاستعمارية وان أعمالها العدوانية انتهاك متعمد وسافر لمبادئ وأهداف ميثاق الأمم المتحدة وقرارات الامم المتحدة الملائمة وكل ما تدافع عنه المنظمة ” . (A/34/126, Annex, para 21)

ان التعاون الشامل وغير المنقطع والذى يتوسع باستمرار بين الدول الغربية الكبرى والنظام العنصرى في جنوب افريقيا قد أدانتها الامم المتحدة . وفي المجال الاقتصادى انه يتمثل في الاستثمارات الكثيرة في جنوب افريقيا . ان ٦٠ في المائة من تجارة جنوب افريقيا تتم مع الدول الغربية . ان الدول الغربية تقدم البترول لهذا النظام كما تقدم له المساعدة الفنية والتكنولوجية .

ان الخطر الكبر الذى لا يهدد افريقيا المستقلة فحسب بل ويهدد أيضا السلم في جميع أنحاء العالم يتمثل في تعاون الدول الغربية مع برتوريا في المجال العسكرى ، وبصفة خاصة في المجال النووى . فبمساعدة هذه الدول بالدقة تمت اقامة جهاز عسكرى وقوة من الصواريخ النووية .

وفي وثائق الحلقة الدراسية للامم المتحدة بشأن التعاون النووى مع جنوب افريقيا والى عقدت في لندن في شباط/فبراير من هذا العام تم التأكيد على ما يلي :

” ان جنوب افريقيا لديها القدرة ليس على انتاج الاسلحة النووية فقط ، ولكن أيضا أجهزة الاطلاق المتطورة . انه نظام يائس يعمل على ادامة العنصرية باستخدام القوة متحدية افريقيا والعالم . ولهذا السبب ، فان هناك خطرا كبيرا للابتزاز النووى قد يؤدى الى ضربة نووية ” . (S/13157, p. 15)

ان الاطماع النووية لجنوب افريقيا ، والمقاومة العنيدة من الدول الغربية الكبرى لأى عمل دولي يهدف الى منع جنوب افريقيا من خلق الامكانية لانتاج أسلحتها النووية الخاصة بها ، تشكلان تهديدا خطيرا للسلم الدولي . ويجب أن نشير الى أن نفاق الدول الغربية العظمى فيما يتعلق بحل

مشاكل جنوب افريقيا عامل دائم . فبينما تعلن فقط بالكلمات عن رغبتها في دعم المبادرات والخطط للحل السلمي لمشاكل ناميبيا وزمبابوى فاننا نجد أن هذه القوى في نفس الوقت تمنع الامم المتحدة من اتخاذ الاجراءات الفعالة ، ولا سيما فرض العقوبات الاقتصادية الواردة في الفصل السابع من الميثاق ضد النظم الاستعمارية والعنصرية في جنوب افريقيا وروديسيا الجنوبية ، وانها في واقع الأمر تدعم النظم العميلة في ناميبيا وزمبابوى . ان الدول الغربية تستر على هذه النظم . انها تجرى محادثات جديدة حتى تمارس الضغط ضد سوايو ودول خط المواجهة والحصول على تنازلات جديدة من جانب سوايو .

ان الروابط بين العنصريين في جنوب افريقيا والدوائر الامبريالية الغربية قديمة تقليديا وشاملة ومتعددة الجوانب كما أنها لا تتناقص بل انها على العكس تتزايد . ان العالم بأسره يراقب محاولات صريحة لكسر العزلة السياسية للنظام العنصرى والاستعمارى في جنوب افريقيا وعملائه . ورغم مطالب المجتمع الدولي وقرارات ونداءات الامم المتحدة ، فان عددا من البلدان الغربية أرسلت مراقبين لحضور الانتخابات المزيفة في روديسيا .

توجد الآن في الدول الغربية حملة لا لغاء العقوبات الاقتصادية ضد نظام ايان سميث . وفي هذه الظروف فان هذه الدورة للجمعية العامة يجب ان تتخذ التدابير العملية لوضع حد للمناورات الامبريالية ضد ناميبيا . يجب اتخاذ المزيد من التدابير الحاسمة لا رغام جنوب افريقيا على الامتثال لقرارات مجلس الأمن بشأن ناميبيا .

في ضوء مناورات جنوب افريقيا السياسية المتواصلة ورفضها العنيد للانصياع لقرارات الأمم المتحدة ، ولا سيما قرارات مجلس الأمن بشأن ناميبيا فان وفد بييلوروسيا يرى ضرورة ان نطلب ، بصورة حاسمة ، الى مجلس الامن أن يدرس بصورة عاجلة مسألة تطبيق عقوبات شاملة على نظام بريتوريا وفقا للفصل السابع من الميثاق .

ويجب على كل اعضاء منظمة الامم المتحدة ، وفي المقام الاول على الدول الغربية الدائمة العضوية في مجلس الامن ، ان تمتثل لمطالب الميثاق ، وقرارات الجمعية العامة بالنسبة لناميبيا وان تضع حدا فورا لتعاونها مع جنوب افريقيا العنصرية ، وأن تمتنع عن تأخير مجلس الأمن عن اعتماد التدابير الفعالة يكاملها ضد نظام الفصل العنصرى وفقا للفصل السابع من الميثاق . ان بييلوروسيا الاشتراكية السوفياتية يتخذ موقفا ثابتا ومبدئيا من قضية ناميبيا كما انها أيدت بقوة دائما نضال شعب ناميبيا تحت قيادة سوابو الممثل الحقيقي الوحيد له ، من أجل الحصول على حقوق شعب ناميبيا الثابت في تقرير المصير وفي الدفاع القومي عن بلده وفقا للميثاق ، ووفقا للاعلان عن منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ، وقرارات مجلس الأمن والجمعية العامة حول ناميبيا . ان سلامة أراضي ناميبيا يجب الحفاظ عليها ، وان محاولات ضم خليج والفس تجب مقاومتها . اننا نؤيد شرعية نضال شعب ناميبيا بكل الوسائل المتاحة له ضد الاحتلال غير الشرعي لاقليمه من قبل جنوب افريقيا . ان بييلوروسيا تستنكر مناورات جنوب افريقيا التي تهدف الى أن تفرض على شعب ناميبيا التسوية الداخلية المزعومة في اطار جمعية وطنية وهمية غير شرعية من اجل ادامة احتلالها غير الشرعي لناميبيا .

ان بييلوروسيا تطالب بقوة بانسحاب فوري غير مشروط لكل القوات العسكرية والقوى السياسية والادارة التابعة لجنوب افريقيا ، ونقل السلطة الى شعب ناميبيا والى ممثله الحقيقي الوحيد سوابو . ان وفد بييلوروسيا قد أيد دائما جهود منظمة الامم المتحدة ، ولا سيما نشاطات مجلس الأمم

المتحدة لناميبيا التي تهدف الى تحقيق استقلال وسلامة اراضي ناميبيا ، والى دعم الجهد الدولي لتقديم المساعدة لشعب ناميبيا .

اننا نؤيد مشروع القرار الخاص بقضية ناميبيا الوارد في الوثيقة A/33/L.37 الذي اشتركنا في تقديمه . ان وفد بلادى سيؤيد أيضا كل الاجراءات الفعالة والقوية الأخرى ، وفقا لميثاق الأمم المتحدة ، لتحقيق تسوية عاجلة وعادلة لمشكلة ناميبيا لصالح شعب هذا الاقليم .

السيد أيونو (جمهورية الكاميرون المتحدة) (الكلمة بالفرنسية) : ان الجمعية

العامة عندما قررت في الشتاء الماضي استئناف عمل الدورة الثالثة والثلاثين لكي تستعرض مسألة ناميبيا في جميع جوانبها والنتائج التي تنجم عن التحدى المستمر لافريقيا الجنوبية تجاه احكام قرارات الجمعية العامة والأمم المتحدة ، فانها عبرت عن قلقها البالغ على غموض المستقبل السياسي للشعب الناميبى الذى وضع تحت سلطة ومسؤولية منظمنا .

ان هذا الاستئناف ضرورى بصورة خاصة نظرا الى التوتر المتزايد الخطورة الذى ينجم عن التطورات الخطيرة التي حدثت في ناميبيا مؤخرا والصعوبات المختلفة التي تتصدى لجهود الأمم المتحدة لتسوية هذه المسألة بطريقة مقبولة على أساس قرارى ٣٨٥ (١٩٧٦) ، ٤٣٥ (١٩٧٨) لمجلس الأمن . ان المحور الأساسى لهذين القرارين هو السماح للشعب الناميبى بممارسة حقه في تقرير مصيره والاستقلال في اطار انتخابات حرة وديمقراطية تحت مراقبة وارشاف منظمنا .

ان جنوب افريقيا ليست لها أى حقوق قانونية أو أدبية في ناميبيا . ان الجمعية العامة ومحكمة العدل الدولية قد أعلنتا عن عدم شرعية وجودها ، وبالرغم من ذلك فهي تصر على موقفها السلبى والعدوانى من خطة الامم المتحدة بالرغم من ان رئيس وزرائها سبق ان وافق عليها رسميا في ٢٥ نيسان / ابريل ١٩٧٨ . ان جنوب افريقيا دون اى اعتبار لكلمتها ، ورغم الايضاحات التي قدمها الامين العام ، والتأكيدات التي أعطتها سوابو ودول المواجهة الافريقية بشأن وضع القوات المسلحة لسوابو أثناء وقف اطلاق النار ، فانها لم تتردد في مناقضة نفسها ومناقضة الدول الخمس الغربية باعطاء بعض الأحكام الأساسية للخطة تفسيرا مختلفا أساسا عما وافقت عليه في الأصل ، الأمر الذى عوق العملية الموضوعية بكل صبر لا تتسار قوات مجموعة الأمم المتحدة لمساعدة الانتقال . ان هذه السهولة في تغيير الموقف تميز جنوب افريقيا . ان تصرفاتها هذه ترجع الى عهد انشاء منظمنا .

ان جنوب افريقيا اتخذت سلسلة من التصرفات الانفرادية في ناميبيا ، مما جعل الأحكام الجوهرية لاقتراح التسوية خالية من أى معنى ، ومنتهكة بذلك خطة الأمم المتحدة قبل اقرارها رسميا وذلك بتعيين مستشار المحكمة العليا في جنوب افريقيا في منصب المدير العام اثناء الفترة المؤقتة السابقة للاستقلال . ورغم اذانة اعمال افريقيا الجنوبية من جانب الأمم المتحدة والمجتمع الدولي ، فانها قد واصلت تصميمها على تنفيذ سياسات الأمر الواقع باجراء انتخابات مزعومة لاقامة جمعية حولتها بعد ذلك الى جمعية وطنية ذات سلطات تشريعية متسعة يزاوّل فيها بعض الاعضاء مسؤوليتهم التنفيذية . اننا لنتوقع في كل وقت اقامة حكومة مؤقتة .

ان جنوب افريقيا منذ ١٩٤٦ كانت تحيك الدسائس لضم ناميبيا واستغلال مواردها الطبيعية . ان افريقيا الجنوبية التي تهتم بكسب الوقت لتدعيم عملية التسوية الداخلية ، رفضت بعناد هذه الخطة رسميا وتقوم بتحدى منظمنا . ولا يجب ان نتوقع ان توافق بارادتها على الخضوع لقرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن . واذا كانت باعلانها في ٢٥ نيسان / ابريل ١٩٧٨ قد تظاهرت بانها تقبل اقتراح التسوية ، فان ذلك كان لخداع الرأى العام العالمي حول نواياها الحقيقية ، كما انها لأسباب تكتيكية لا تستطيع اليوم ان تعلن صراحة عن رفضها للتسوية الدولية .

وبعد مرور أكثر من ثلاثة عقود ، فقد تعودنا أن نرى من قادة بريتوريا العنصريين محاولة الاختفاء وراء حجج قانونية مزعومة للدفاع عن سياستهم الاجرامية للفصل العنصرى وتبرير احتلالهم غير الشرعي لاقليم ناميبيا .

ان هذا يفسر الزيادة المستمرة في الامكانيات العسكرية في جنوب افريقيا وفي ناميبيا ، ويفسر كل أعمال القمع التي يرتكبوها بوحشية ضد الشعب النامبي كما نرى في الاعتقالات الأخيرة التي بلغ عدد المعتقلين فيها ٦٠ عضوا من قادة سوايو ، هذه الاعتقالات تؤكد ارادة جنوب افريقيا في القضاء على الحركة الوطنية القوية والمقاومة الناميبية .

ولمعالجة هذه الحالة التي أصبحت متفجرة في ناميبيا ، وفي كافة أراضي افريقيا الجنوبية يجب على منظمنا ان تضطلع بجميع المسؤوليات الملقاة عليها بموجب الميثاق ، وان تقرر التدابير الفعالة . لقد أصبح من الحتمي الان أن تواجه هذه المنظمة ذلك التحدى السافر الذى يواجهها به نظام الفصل العنصرى .

ان المجتمع الدولي الذى تبني قضية ناميبيا لا يجب ان يكتفي بأن يرى اجتماعنا يعتمد القرارات فقط ، بينما تواصل الأقلية العنصرية البيضاء في جنوب افريقيا مزاولة مذابح السكان الأبرياء وهدم القرى والمدارس ، ونهب ثروات أراضي دولية واخضاع الشعب بطريقة متواصلة .

ان المجتمع الدولي يجب ان يواجه هذا التحدى السافر الذى نراه من قبل دولة عضو فسي منظمنا . ان جمهورية الكاميرون المتحدة وهو بلد محب للسلم يؤمن بالحل التفاوضي للمشاكل ، وفي هذه المرحلة الحالية من المفاوضات بشأن مسألة ناميبيا ، فان الفرصة الوحيدة للوصول الى مثل هذا الحل يجب ان تتمثل في ان نفرض على جنوب افريقيا ان تساهم في تنفيذ خطة الأمم المتحدة وفقا للوسائل العملية الواردة في تقرير الأمين العام لمنظمنا الذى قدمه في ٢٦ شباط/فبراير ١٩٧٩ .

ونظرا لتشدد السلطات العنصرية في بريتوريا ، فربما كانت الوسيلة الوحيدة المتبقية أمامنا هي أن نلجأ الى الوسائل الملائمة الواردة في الفصل السابع من ميثاق الامم المتحدة ، بما في ذلك العقوبات الاقتصادية التي تشمل حظر الاستثمارات الاجنبية في جنوب افريقيا ؛ والحظر التام للبتترول ؛ ومقاطعة كل معاونة عسكرية ونووية مع الحكم العنصرى ، والمقاطعة الجوية التامة .

ويبدو لنا ان التنفيذ الصارم والمتضامن في مجال هذه التدابير هو الوسيلة الوحيدة كسي نرغم جنوب افريقيا على الالتزام بقراراتنا في الوقت الراهن . وفي هذا الاطار ، فان دور الدول الغربية الخمس ، التي من بينها ثلاثة دول اعضاء دائمة في مجلس الأمن ، والتي تحملت عبء المسؤولية لوضع واعتماد اقتراح التسوية من جانب المجتمع الدولي ومجلس الأمن يبدو ذو أهمية أولية . وكما صرح السيد كوتشا وزير الشؤون الخارجية للكاميرون أمام هذه الجمعية في شهر تشرين الأول / أكتوبر ١٩٧٨ ، فاننا نعتقد ان هذه الدول "سوف لا تقبل أن تعرض مكانتها للشك أمام السراى العام العالمي (A/33/PV.18, p.71) ان هذه البلدان لديها وسائل الضغط الكافية والفعالة كسي تفرض على جنوب افريقيا أن تتعاون في تنفيذ اقتراح التسوية الذى وضعته والتي وردت وسائل تنفيذه في تقرير الأمين العام السابق الاشارة اليه . وهل من المفيد ان نذكر من جديد ان هذا التقرير قد حظى بتأييد هذه الدول ، كما وافقت عليه سوابو ؛

في هذه المرحلة الحاسمة من نضاله من أجل التحرر الوطني ، فان الشعب الناميبي يجب ان يحصل على كل تأييد ودعم من المجتمع الدولي .

ان جمهورية الكاميرون المتحدة ، وهي عضو في مجلس الأمم المتحدة لنا ميبي لتؤكد مرة أخرى المسؤولية الاولى لمنظمتنا بالنسبة لادارة هذا الاقليم وتوجيهه الى تقرير المصير والاستقلال الحقيقي في اطار ناميبيا موحدة بما في ذلك خليج والفييس . وهنا ، فاننا نقدم تأييدنا الحاسم الى أنشطة مجلس الأمم المتحدة لنا ميبي ، وهو السلطة الادارية الشرعية الوحيدة لهذا الاقليم .

ان جمهورية الكاميرون المتحدة تؤيد الكفاح المشروع الذى يخوضه الشعب الناميبي تحت قيادة سوابو ممثله الحقيقي .

اننا ندين كل التصرفات والحجج التي تقدمها حكومة جنوب افريقيا للتصدي لتجميد تطبيق خطة الأمم المتحدة للتسوية .

ونحن ندين أى حل تفرضه جنوب افريقيا بطريقة مفردة ، وخاصة التسوية الداخلية التي يفرضها نظام جنوب افريقيا العنصرى في ناميبيا على غرار ما حدث أخيرا في روديسيا .

ان جمهورية الكاميرون المتحدة تدين العلاقات الاقتصادية التي تتم بين بعض البلدان وجنوب افريقيا نيابة عن ناميبيا ، لان هذه المعاملات تنتهك القرار رقم " واحد " لمجلس الأمن

المتحدة لناميبيا ، الخاص بحماية الموارد الطبيعية لهذا الاقليم . كما نود أن نحیی بلدان خط
المواجهة لتأييدها الفعال الذي تقدمه للكفاح الذي تضطلع به سوايو من اجل استقلال شعب
ناميبيا .

اننا ننضم الى اولئك الذين يدينون بشدة افريقيا الجنوبية ، لاعتقالها اعضاء وقادة سوايو ،
وكافة أعمال العنف التي ترتكب ضد الشعب الناميبي .

ان اولئك المناضلين الذين تم اعتقالهم بوحشية ، لا بد من اطلاق سراحهم فورا ودون أى
شرط .

وأخيرا ، فان جمهورية الكاميرون المتحدة لتؤكد من جديد ثقتها وتأييدها للوساطة
العملية لتنفيذ خطة التسوية الدولية ، كما أوضحها الأمين العام لمنظمتنا في تقريره المؤرخ ٢٦
شباط/فبراير ١٩٧٩ .

وفي هذه المرحلة الحاسمة لتسوية مسألة ناميبيا ، فان المجتمع الدولي ليس له خيار الا اللجوء
الى العقوبات المنصوص عليها في الميثاق للحصول على تعاون الحكم العنصرى لجنوب افريقيا ، وانا
فشل في اتباع هذا الطريق ، فعليه ان يتوقع النتائج التي تنجم عن ذلك ، الا وهي تصعيد الحرب،
واشتعال روح النضال ، وزيادة التوتر ، وتهديد الأمن والسلم الدوليين .
ونحن نأمل ان جميع اعضاء هذه الجمعية ، بحكمتهم المعهودة ، في مساندة الاجراءات
السلمية المنصوص عليها في الفصل السابع من الميثاق سوف يستطيعون تجنب هذا الوضع .

السيد روا كورى (كوبا) (الكلمة بالاسبانية) : منذ ثلاثة عشر عاما طالبت الجمعية العامة للأمم المتحدة بصورة قاطعة بوضع حد للاحتلال غير الشرعي لناميبيا من جانب النظام الفاشستي الجديد في بريتوريا . ومن ذلك الحين بدلا من أن يقوم نظام جنوب افريقيا بتأييد قرارات هذا المحفل الدولي قام بمضاعفة اضطهاده بالصور المختلفة مستعبدا الشعب الناميبي وختاما خليج والفيش الذى يعتبر جزءا لا يتجزأ من اقليم ناميبيا بالاضافة الى تعيين القاضي " سستين " المتعطش للدماء كحاكم ادارى للاقليم منتهكا لتفويض مجلس الامم المتحدة لناميبيا . ولقد فرض الحكم العرفي على ثلثي البلاد وأجرى انتخابات مزيفة في كانون الأول / ديسمبر الماضي ، وأقام جمعية تأسيسية مزيفة كما شكل جمعية وطنية أو " حكومة انتقالية " مما يعتبر غير قانوني ولا يستند الى أية سلطة . وهو عمل مشين واستفزازى وتحدي جديد للمجتمع الدولي ولهذه المنظمة .

لقد حاولت السلطات العنصرية في بريتوريا أن تجعل من ميثاق الأمم المتحدة مجرد ورقة جوفاء وهذا الأمر لا يخفى على أحد . ولقد جرؤ ممثلوهم على أن يحتلوا مقاعد هم بين الدول الاعضاء وأن يشاركوا على قدم المساواة هذه الدول التي أدانت النظام الفاشستي الجديد للبووير ورفضت رفضا شديدا نظام الفصل العنصرى . ولا يضاهاى علمهم المشين الا نقص فهمهم البدائي .

لقد حان الوقت للانتقال من الكلام الى العمل . وأثناء الشهور الأخيرة القليلة كنا نأمل في التوصل الى حل عادل وسلمي يضمن تحقيق ناميبيا - كما يمثل هذا حقها بالفعل - للسيادة والاستقلال الكاملين . لقد سعت الدول الغربية الخمس التي شاركت في تقديم خطة ناميبيا والتي قبلتها فيما بعد الأمم المتحدة ومنظمة سوابو الى أن تبين أن هذا هو الطريق الصحيح لتحقيق أهداف الجمعية العامة ومجلس الأمن التي نصت عليها القرارات المختلفة التي اعتمدت في الثلاث عشرة سنة الماضية . ويبدو أن العنصريين التابعين لفورستر وبوتا قد قبلوا التفاوض على مضض ولكن لا يمكن أن ينخدع أحد فيما يتعلق بنوايا جنوب افريقيا العنصرية وموقفها من " خطة الأمم المتحدة لناميبيا " . لقد كانت الحقائق واضحة تمام الوضوح كما رأينا . لقد سارع السيد بوتا الى الكشف عن طريقته الهتلرية الأصلية في التفكير مقرا اجراء مذابح للشعب الناميبي قبل الاعتراف بحقوقه الشرعية وفي تقرير المصير والاستقلال .

لقد سنحت لي الفرصة في الماضي للتديد بمخططات نظام بريتوريا وحلفائه في مجلس الأمن والجمعية العامة . لقد أشرت الى أن الحل الذى نادى به المؤيدون الرئيسيون لنظام

الفصل العنصرى كان حلا غير ممكن التنفيذ حيث أن الشركات عبر الوطنية تجني أرباحا طائلة من واقع الاستغلال البشع للجماهير السوداء في جنوب افريقيا وناميبيا وزمبابوى . وفي الواقع ان قوى الاستعمار والاستعمار الجديد تتحمل مسؤولية جسيمة عما يجرى اليوم في جنوب افريقيا .

ان التأكيد الواضح لما يطلق عليه " حق الفاشيين الجدد في بريتوريا في التدخل في أى بلد افريقي يقع جنوب خط الاستواء " لا يمثل الا دليل آخر على الدور الذى قام الامبرياليون بتكليف جنوب افريقيا به في هذه القارة . وتعتبر جنوب افريقيا ، كما تعتبر اسرائيل في الشرق الأوسط ، نقطة انطلاق لحماية مصالح الاستعماريين الجدد والامبريالية في افريقيا .

ولا يمكننا أن نعزل مصير ناميبيا عن مصير زمبابوى أو أية دولة مستقلة أخرى في الجنوب الافريقي . ان انتصار شعوب المستعمرات البرتغالية السابقة واقامة دول ذات سيادة في جمهورية تنزانيا المتحدة وزامبيا وبوتسوانا يملان تحولا غير منتظر نال من مكاسب العنصريين في جنوب افريقيا وأوصلهم الى مرحلة التأزم في سيطرتهم على ناميبيا وزمبابوى ، مما أدى الى تصاعد المقاومة البطولية ضد الفصل العنصرى . ان الحلم السلمي للاستعماريين الجدد قد تحول الى كابوس حقيقي .

لقد حمل الرجال السود الذين اضطهدوا بصورة بشعة لعدة أجيال السلاح من أجل الحرية وحطمووا قلاع المستغلين التي كانت تدار من على بعد في عواصم أجنبية . لقد انتاب الجزع عملاءهم في بريتوريا وسالزبورى . وقام هؤلاء الذين هددهم الثورة والاستقلال بالعمل : مبادرات للتفاوض ، وصياح من جانب مؤيدى الديمقراطية ، ونشاط دبلوماسي لاقيمة له . وكل ذلك يهدف الى تخدير حركات التحرر وبلدان خط المواجهة .

ما هي نتائج هذه التغييرات ؟ لقد أقام ايان سميث حكومة من الوطنيين الجبناء بعد اجراء انتخابات تحكم فيها من على بعد ، كما يدور الحديث الآن عن رفع العقوبات التي فرضتها الأمم المتحدة على هذا النظام غير الشرعي . لقد قام السيد بوتوا باعداد تسويته الداخلية المزعومة لناميبيا معتديا بدون معاقبة على البلدان المجاورة ذات السيادة وعاملا على الاعداد لحرب " مقدسة " من أجل الفصل العنصرى ضد أعدائه المختلفين .

ولقد اتخذت منظمة سوابو موقفا ثابتا وكسبت تقديرا كبيرا خلال المفاوضات . ولقد قال البعض انها مسؤولة عن فشل المفاوضات . وحقيقة الأمر انه ليس من المقبول مقارنة هؤلاء الذين

يناضلون عن حق من أجل استقلال أوطانهم مع أولئك الذين يواصلون ، انتهاكا منهم لقرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن ، اغتصاب الاقليم الذى وضع تحت المسؤولية الوحيدة للأمم المتحدة . ومقارنة مماثلة هي مقارنة القاء سحابة من الدخان على الأسباب الحقيقية التي أدت الى منع التسوية على أساس تفاوضي في ناميبيا مع التأييد المشين المتواصل الذى يتلقاه العنصريون في بريتوريا عند ما ينفذون سياستهم التوسعية والعدوانية والاستعمارية ضد شعوب افريقيا .

ان منظمة شعب جنوب غرب افريقيا (سوابو) قد اتخذت مسلكا يستحق منا كل تقدير وذلك أثناء عملية المفاوضات . وان هذا موقف لا يعبر عن الضعف كما يدعي أعداؤها وانما يعتمد على المنطق . ان الممثل الحقيقي الوحيد للشعب الناميبي ، أي منظمة سوابو ، قد قام بقيادة النضال من أجل الاستقلال على مختلف الجبهات بما في ذلك الجبهة الدبلوماسية . وبذلت كل الجهود من أجل استبعاد وقوع مذبحه لا جدوى منها في البلاد . ولم تهجر منظمة سوابو النضال الفعال على جميع الجبهات ضد المظطهد الأجنبي . وهذا هو في الحقيقة ما يجب أن يكون عليه الحال . ولم تعارض كوبا أبدا البحث عن حل سلمي بشرط أن يكون هذا الحل ممثلا لأهداف الوطنيين الناميبيين وهي السيادة الكاملة ، والسلامة الإقليمية والأمن داخل الحدود الوطنية والانسحاب الكامل غير المشروط لقوات جنوب افريقيا ، وحق تقرير المصير لشعب هذا البلد . وطبعاً يجب أن يحصل هذا الحل على قبول وموافقة منظمة سوابو والبلدان الافريقية المستقلة .

ان المساعدة الفنية والعسكرية والاقتصادية والسياسية والدبلوماسية التي يقدمها الاستعمار والامبريالية الى نظم الاقلية العنصرية تمكنهم من الاستمرار في سياستهم العنصرية والاستعمارية وسياسة الفصل العنصري . وتعتبر أعمالهم العدوانية انتهاكا صارخا ومتعمدا لمبادئ وأهداف ميثاق الأمم المتحدة بالإضافة الى انتهاكها لقراراتها المعنية بذلك ، وفي الحقيقة انتهاكا لكل ما تقوم عليه هذه المنظمة .

وتعارض القوى الامبريالية والاستعمارية بشدة الاستقلال الحقيقي للاقليم لأنها تشعر بأن هذا الاستقلال يمثل تهديدا مباشرا لنوايا الاستمرار في استنزاف اقتصادي لا حدود له للاقليم واستمرار سيطرتهم العسكرية على جنوب القارة . وكما صرحت بذلك بلدان عدم الانحياز في مابوتو :
 " . . ان النضال من أجل التحرر بما في ذلك النضال المسلح الذي اندلع في ناميبيا وزمبابوي والذي يتصاعد بصورة كبيرة في جنوب افريقيا نفسها يعمل على اضعافه حتى يتم حرمان شعوب هذه البلدان من تحقيق نصرهما المحتمي . "

(NAC/CONF.5/Bur. Sp.1/Doc.1/Rev.3, page 7)

وكبلد اشتراكي غير منحااز عانت من الامبريالية وبناء على خبرتها الخاصة التي اكتسبتها من الوجود الامبريالي ، والتي تستمر حتى الآن في التأثير من الأعمال الظالمة وغير الشرعية الى جانب

المقاطعة الاقتصادية ، فان كويبا تؤيد تمام التأييد القرارات التي تبنتها حركة عدم الانحياز وقرارات الأمم المتحدة فيما يتعلق بضرورة تقديم التأييد المادى والمالى والعسكرى لحركات التحرر الوطنىة في كل من زيمبابوى وناميبيا وذلك في نضالهما العادل من أجل تحقيق تقرير المصير والاستقلال وذلك وقوفا مع البلدان الافريقية الاخرى وبلدان المعسكر الاشتراكي وجميع القوى الديمقراطية وقوى السلام ، واننا سوف نقدم مساهمة متواضعة من أجل تحقيق النصر الحتمي لشعوب جنوب افريقيا ومن أجل هزيمة العنصرية والفصل العنصرى والابريالية على نطاق القارة .

انه من الضرورى للأمم المتحدة أن تتخذ اجراء حاسما ضد نظام بريتوريا حتى تضع الاخيرة حدا لاحتلالها غير الشرعي لاقليم ناميبيا . كما يجب على الجمعية العامة أن تؤكد على شرعية النضال المسلح لشعب ناميبيا تحت قيادة منظمة سوابو . كما يجب على الدول الاعضاء أن تكثف مساعدتها المادية والمالية والعسكرية لمنظمة سوابو حتى تعجل من هزيمة النظام العنصرى في بريتوريا . ويجب علينا أن نرفض وأن ندين الجمعية الوطنية الباطلة واللاغية التي شكلتها جنوب افريقيا في اقليم ناميبيا . كما يجب علينا أن نعمل ضد الاعتراف بأى نظام مزيف يقام في هذا الاقليم . يجب علينا أن ندين العنف الذى تمارسه السلطات العنصرية ضد الوطنيين النامبيين وبوجه خاص ، ضد زعماء منظمة سوابو . وعلينا أن نطالب بوضع حد فوري وغير مشروط لاحتلال غير الشرعي لناميبيا من جانب القوى الفاشية الجديد في بريتوريا ووضع حد فوري لاعتداءاتهم المتكررة ضد بلدان خط المواجهة . كما يجب علينا أن نؤكد مسؤولية الأمم المتحدة من خلال مجلس الأمم المتحدة لناميبيا وأن نطالب بتمشي الحركة الرامية الى تحقيق الاستقلال الحقيقي مع ارادة أغلبية شعب ناميبيا . وفي تصور وفد بلادى يجب على مجلس الأمن أن يعالج موضوع تبني اتخاذ اجراء فعال ضد نظام الفاشيين الجدد في بريتوريا وذلك بتطبيق عقوبات اقتصادية نص عليها الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة بالإضافة الى اجراء مقاطعة تجارية وحظر السلاح والنفط وغيرها من الاجراءات التي يجب أن تتخذ لعزل هؤلاء الذين تحدوا باصرار وبعناد قرارات منظمنا وذلك سواء على المستوى الدبلوماسي أو التجارى وقاموا برفض جميع مبادئنا .

واننا على ثقة تامة بانتصار شعب ناميبيا ، اسوة باخوتهم في أنغولا وموزمبيق وغيرها من البلدان الافريقية الذين نالوا حریتهم في العقود الثلاثة الماضية . انهم ولا شك ان عاجلا أو آجلا سوف يحققون استقلالهم الحقيقي* .

السيد آزار جوميز (أوروغواى) (الكلمة بالاسبانية) : في الدورة الاستثنائية التاسعة للجمعية العامة حول مسألة ناميبيا ، انتهز رئيس بعثة اوروغواى ، في الجلسة العامة التي عقدت في ٢٨ نيسان / ابريل ١٩٧٨ ، الفرصة لكي يعرض موقف وفدنا بالنسبة الى هذه المسألة . وقد قيل بهذه المناسبة أن طبيعة المشاكل التي تتعلق بالمبادئ الانسانية الهامة وضرورة حلها تجبرنا على أن نكون موجزين .

وبعد مضي الوقت ، فان مثل هذا السلوك مازال يعتبر ضروريا . ومن ثم ، سوف نقتصر على طرح النقاط الرئيسية التي توضح موقف أوروغواى حول مسألة ناميبيا منذ أن اهتمت بها الأمم المتحدة .

* تولى الرئاسة السيد جمال (قطر) .

أولا - ان احتلال ناميبيا ، وفقا للمبادئ الثابتة في القانون الدولي ، غير شرعي ، ويجب أن يوضع له حد .

ثانيا - يجب أن تقوم الأمم المتحدة بإدارة هذا الاقليم بصورة مؤقتة .

ثالثا - ينبغي على شعب ناميبيا - من خلال اقتراح مواطنيه بدون تمييز وبحرية - أن يقرر مصيره وأن يحدد الأشكال السياسية التي سوف يتبعونها باختيارهم الحر .

رابعا - بمجرد أن يتحقق له تقرير المصير ، فانه - بممارسة حقه في الاستقلال - سوف يكون قادرا على اقامة علاقات مع الشعوب الأخرى دون ضغط وفي جو من السلام والاحترام .

وبتحديد هذه النقاط الأربع ، فان أوروغواي أرادت ببساطة أن تستلهم تقاليدنا التاريخية ، القائمة على مبدأ حق تقرير المصير للشعوب ، والتي تنطوي على هويتها الدولية منذ قرن ونصف . انها لم تدافع عن ذلك المبدأ فقط ، وانما مازالت تدافع عنه . وهي ترى أن ذلك المبدأ يجب تطبيقه على جميع شعوب الأرض .

ووفقا لتقاليدنا هذه ، فاننا نؤكد مرة أخرى رفضنا الكلي والمطلق للتمييز العنصري في أي شكل وفي أي مكان . ان هذه الأشكال العنصرية الكريهة لا وجود لها في أوروغواي ، ونحن نريد أن نرى الشعوب الأخرى أيضا قادرة على أن تحقق مستوى مشابه من التعايش . ودون اهمال للمواطن في الصراعات من هذا النوع ، فاننا نركز على أن النقاط التي سبق أن أعرنا عنها يجب أن تتحقق لكي نصل الى حلول وضمانات كافية ومنصفة للجميع . هذه هي الفلسفة التي تقوم عليها مؤسسة الأمم المتحدة وهي مسجلة في الميثاق . هذه أمثلة تثبت أن هذه الحلول ممكنة .

اننا نود أن نكرر ما قلناه في العام الماضي : فيما يتعلق بمسألة ناميبيا ان أوروغواي لـم تسع الى أية مصلحة سوى أن يتمكن الشعب الناميبي أن يقرر مصيره في الحرية والسلم والعمل الطيب .

السيد ديمز (شيلي) (الكلمة بالاسبانية) : رفم القرارات العديدة التي اعتمدها الجمعية العامة ومجلس الأمن حول الحالة الاستعمارية لنايبيا خلال السنوات القليلة الماضية ، ورغم الاجتماعات المختلفة التي عقدت من أجل الاستماع الى البدائل المتعلقة بالعملية المؤدية الى

الاستقلال في هذا الاقليم الافريقي ، فان المجتمع الدولي وتلك البلدان المحبة للسلام لا يمكنها الا أن تشعر بخيبة أمل لأن كل شيء اتخذ قد مني بالفشل .

ان حالة استعمار ناميبيا أدرجت على جدول أعمال الجمعية العامة منذ أكثر من ثلاثين عاما ، وقد كان هذا أكثر من كاف لايجاد حل عادل يتفق مع مبادئ منظمنا . ان الخاسر الوحيد في هذه المأساة الدولية هو شعب ناميبيا ، ليس فقط لأنه اضطر الى معاناة الاحتلال الوحشي لاقليمه من قبل جنوب افريقيا ، ولكن - في خلال نفس الفترة من الزمن - لم يسمح له بممارسة الحق الجوهري الذي يتضمنه ميثاق الأمم المتحدة : التمتع بالاستقلال وتقرير المصير .

ان مصالح شعب ناميبيا ينبغي أن تكون المصالح الوحيدة التي تسترشد بها أعمال هذه المنظمة فوق وبعد كل العوائق المذهبية التي تقسم العالم وفوق وبعد أية استراتيجية جغرافية سياسية قد تتبعها القوى العظمى فيما يتعلق بافريقيا الجنوبية .

ان أحدا لا يمكنه أن يتلاعب بمصير شعب آخر ، وبصفة خاصة عندما يكون ضمان هذا المصير قد عهد به الينا نحن الدول الأعضاء في المنظمة . وكما قال وفدي غالبا في محافل دولية مختلفة فاننا نؤيد الجهود التي بذلتها منذ سنوات قليلة القوى الغربية الخمس لتحقيق حل تفاوضي سلمي للحالة الاستعمارية في ناميبيا . وبالرغم من أن هذه الجهود جاءت متأخرة ، فانه تبقى حقيقة أنها جديرة بالتقدير . ان رأي وفدي هو أن خطة القوى الخمس الكبرى ، التي أصبحت خطة الأمم المتحدة عندما اعتمدها مجلس الأمن ، خطة مثلت ، وما زالت تمثل الفرصة الوحيدة وربما الاخيرة لحل قضية ناميبيا في اطار الميثاق . ورغم أن المفاوضات قد أصبحت الآن في طريق مسدود تقريبا فان وفد شيلسي يعتقد أنه لا بد من بذل كل الجهود الممكنة لاجراء تلك الخطة وتحقيق النجاح لها .

ان الدول الخمس مقدمة الخطة والدول الاخرى يقع عليها التزام معنوي بالألا تدخر جهدا ، وفقا لهذه الخطوط ، الآن قبل أن يفوت الأوان . ان البديل سوف يكون التصعيد المؤسف للعنف في المنطقة ، وهذا بدوره سوف يؤدي الى مزيد من العنف في سلسلة من رد الفعل لا يمكن التكهن بنتائجها ، وكما هو الحال دائما ، فان الخاسر الأكبر سوف يكون شعب ناميبيا . ان معاناته سوف تزداد وسوف يكون هناك كثير من فقدان الأبرياء لحياتهم .

ان وفد شيلبي يدرك تماما أن المسؤولية تقع على جنوب افريقيا في المنطقة لأنها هي المحتل غير الشرعي لاقليم ناميبيا وينسب مسؤوليتها الأولى عن هذه المأساة في ناميبيا . ان وفدى يعتقد أنه سوف يكون خطأ تاريخيا جسيما من قبل حكومة جنوب افريقيا أن تتظاهر بتأييد خطة مجلس الأمن بينما تستمر في تسويتها الداخلية المخططة . ان الأمم المتحدة والمجتمع الدولي يريدان أن تحتل ناميبيا مكانها كدولة ذات سيادة حرة . ولن يحدث هذا اذا ما قررت جنوب افريقيا أن تنفذ ما يسمى بخطة التسوية الداخلية .

ان وفد شيلبي سوف يقدم كل تأييده لمشروع القرار الخاص بمسألة ناميبيا الوارد في الوثيقة (A/33/L.37) ، ولكن يجب ألا ننسى أن العقوبات الاقتصادية ربما لا تكون فعالة . ان تلك العقوبات التي فرضت على النظام غير الشرعي لايان سميث في روديسيا لم تؤد الى النتائج المرجوة . ونحن جميعا شهود على ذلك . وربما كانت أكثر البلدان تضررا ليست القوى العظمى أو القوى الأخرى وانما كانت البلدان المجاورة لأنها طبقت قرارات مجلس الأمن وتأثرت تميمتها . ان وفد شيلبي كان يفضل مجهودا نهائيا واحدا للحوار . ونحن نفضل الوسائل السلمية على وسائل العنف . وعلى أية حال فان شيلبي سوف تلتزم دائما بقرارات مجلس الأمن ، كما فعلنا دائما ، ونحن نأمل في أن يوجد حل لمشكلة ناميبيا ، حل يتفق مع مبادئ هذه المنظمة .

السيد نسيميه (الاردن) (الكلمة بالانكليزية) : في هذه

المرحلة المتقدمة من مراحل مناقشة مسألة ناميبيا ، أثناء الدورة الثالثة والثلاثين المستأنفة للجمعية العامة ، كان من الواضح تماما أن نظام الحكم العنصرى في جنوب افريقيا يرفض تماما ، بل ولا يريد ولا يقبل الاستماع الى صوت الأمم المتحدة والانسانية ، وحتى صوت القوى الغربية التي كانت تشير على جنوب افريقيا بالتوقف عن انتهاج سياستها المخادعة والتخريبية لخطة مجلس الأمن الرامية الى تحقيق ناميبيا مستقلة وذات سيادة . وأن تتمتع بحكومة تمثيلية تحت قيادة منظمة (سوابو) وفي اطار انتخابات حرة تحت الاشراف غير المنحاز والموثوق به للأمم المتحدة ، وليس تحت جهاز الأمن الوحشي لجنوب افريقيا المحتلة .

وبالرغم من الادعاءات الجوفاء التي ينادى بها ممثلو جنوب افريقيا العنصريون - بعد أن طردوا من الجمعية العامة التي يجب عليها أن تقبل في عضويتها فقط أولئك الذين يحترمون ميثاق الأمم المتحدة وقراراتها - فان مسلك جنوب افريقيا في ناميبيا يهدف فقط الى كسر ارادة الشعب وحرمانه من حقه غير القابل للتصرف في تحقيق استقلال حقيقي .

وتحاول جنوب افريقيا علانية تدعيم قبضتها على شعب ناميبيا ، وذلك من خلال اقامة نظام عميل صمم لخدمة سياسة استعباد الشعب وادامة عطية استغلال الموارد الغنية لناميبيا .

ولست أعرف من الذى يعلم الآخر : هل اسرائيل تعلم جنوب افريقيا أم أن جنوب افريقيا تعلم اسرائيل ؟ وايهما كان المعلم أو التلميذ فان النتيجة ، في أدق تفاصيلها ، واحدة . وبعد خمسة وعشرين عاما من التصفية المجيدة والحقيقية للاستعمار خرج النظامان العنصريان سياسة جديدة مفرضة وهي " سياسة التسويات الداخلية " التي تنتهك جميع قواعد وأنماط نظامنا العالمي الجديد الذى يقوم أساسا على الحرية وتقرير المصير الحقيقي وحكومة شرعية تقوم على أساس الموافقة الحرة للشعب وبعد أكثر من ثلاثة عقود من التحدى السافر ، ما نزال نجد شعب ناميبيا وشعب فلسطين مقيدان بالاغلال في السجون ومشتتين في جميع الأرجاء . ولا يقتصر غضب الدولتين المعتديتين على استعباد شعوب هذه الاقاليم ، ولكنه يمتد يوحشية الى البلدان الأفريقية والعربية المجاورة وفق سياسة للإيالة المنظمة . وذلك كله بسبب أن هذه الدول ألجأت هؤلاء المضطهدين والمستعبدين . ان أحد الزعماء العرب المشهورين في العشرينات والثلاثينات من هذا القرن بعد أن مر بتجارب هذه السياسات المفرضة وضع المعضلة في عبارة واحدة : " الحق يؤخذ ولا يعطى " . وما زالت أصداء هذه العبارة تتردد في مسامعي بعد مضي أربعة عقود من الزمان ، عندما أرى الجمعية العامة تعامل معاملة الحمل الوديع .

فما هو الجواب ان ؟ في كلا الحالين - ناميبيا وفلسطين - ان الشعبين ، مع قبولهما القاطع لأحكام الميثاق التي تعترف بحقهما في الدفاع عن النفس - ليس لديهما من بديل الا تصعيد النضال ضد مضطهديهما بجميع الوسائل الممكنة . دعونا ننهي المظاهر والنفاق الذى يتمثل في انتظار الخلاص وهبوطه بأعجوبة من السموات .

ولكن ينبغي ألا يحول هذا الأمم المتحدة عن مسؤولياتها الرسمية في مساعدة هذين الشعبين المضطهدين حتى يحققا تحررهما . يجب ان تقدم المعونة في هذا النضال الموجه ضد المعتديين الوحشيين بدرجة أكبر مما تم حتى الآن في هذه الحالة .

وعندما نؤكد على ضرورة تقديم الأمم المتحدة للمساعدة لشعب ناميبيا ، فان هذا الاطار يجب ان يشمل جميع وجوه المساعدة . ان عدم الاعتراف بالجمعية الوطنية المزعومة التي جاءت وليدة لخطة التسوية الداخلية هو أحد أوجه هذه المساعدة . يجب رفض أى نظام قد يقوم داخليا كنظام عميل لجنوب أفريقيا ، ومساعدة دول المواجهة الافريقية في تصديها للحملات الوحشية التي تتعرض

لها أراضيها المستقلة . ان هذا الوضع يماثل الوضع الذي يفرض على لبنان في شكل هجوم يومي تقريبا عن طريق البحر والبر والجو باستعمال القنابل العنقودية والقنابل الحارقة التي تترك وراءها مئات القتلى والجرحى والمعوقين الذين أغلبهم من الرجال المدنيين ، والنساء والاطفال من اللاجئين الفلسطينيين واللبنانيين على السواء . ويجب ان نتوصل الى اصدار توصية عاجلة توجه الى مجلس الأمن حتى يطبق أحكام الفصل السابع من الميثاق بـ ١٤ بتوقيع العقوبات الاقتصادية وحظر مبيعات الأسلحة والنفط وغيرها من المواد الأولية الاستراتيجية .

وتعتبر الحملة الفعالة بعدا جديدا ، وهي تلك الحملة الرامية الى إحكام عزل جنوب افريقيا واجبارها على فهم نتائج استغلالها المشين لموارد ناميبيا على حساب المعاناة الانسانية ، والتي يجب ان تكون حملة دولية واسعة بين شعوب العالم حتى تمارس الضغط على مؤسساتها وشركاتها وغيرها من الجهات ذات المصلحة حتى تتوقف من هنا فصاعدا عن عملياتها الاستثمارية ومعاملتها مع جنوب افريقيا . ولقد قام عدد من الجامعات الشهيرة في الولايات المتحدة ، بناء على حث طلابها ، بسحب استثماراتها . ومثل هذا العمل يمكن مضاعفته الى حد بعيد حتى لا يستمر شعب ناميبيا في البقاء كرهينة لدى اولئك المستفيدين الذين لا ضمير لهم . ولن تتأثر التجارة المشروعة من جراء ظهور ناميبيا حرة ومستقلة ، ولكنها سوف تتأثر بالتأكيد وتفقد كثيرا اذا ما أجبرت جنوب افريقيا شعب ناميبيا على خوغ نضال طويل الأمد وواسع ضد اولئك الذين يضطهدونه . وتتعهد الأردن بتقديم تأييدها غير المشروط لأي اجراء ولكل اجراء قد تتوصل اليه هذه الجمعية الموقرة أو توصي به مجلس الأمن . لقد حان الوقت ليتحرر هذان البندان القديمان المدرجان على جدول أعمال الجمعية العامة ، وهما ناميبيا وفلسطين ، من شرف استمرارهما كبندين خالديين في لعبة الأمم .

السيد نوفل الشاوي (العراق) : لقد شهد العالم على مدى السنين الاخيرة

حالات صارخة من الاضطهاد والتعسف وانتهاك العدالة على يد قوى الاستعمار والامبريالية التي طالما اجزلت القول عن اهتمامها بقضايا الأمن والسلام واحترام ميثاق الأمم المتحدة وقراراتها والمحافظة على حقوق الانسان . لكن الاحداث اثبتت ان ما تدعوه قوى الاستعمار والامبريالية

وما تتظاهر به لا يخرج عن كونه ادعاءات وأقوالا لا معنى لها ، لأن تلك القوى لم تقدم الدليل على جديتها وحسن نواياها واحترامها لحقوق الشعوب ، فهي لم تحفل بقرارات الأمم المتحدة وللمسح لتطبيقها ولم تعمل على تجنيب العلاقات الدولية مما يسودها من مظاهر الطغيان والقهر وعدم التكافؤ والتي من الثابت ان الاستعمار هو سببها تاريخيا ، ولأنه ينظر للقضايا الدولية بالمنظور الذي يحقق مآربه التي تجيء دوما على حساب الشعوب الفقيرة والمضطهدة ، والا فماذا تعني الدعوة التي اعلنها مؤخرا بعض اعضاء الكونغرس الأمريكي برفع العقوبات المفروضة على جنوب افريقيا بموجب قرارات اتخذت من قبل هذه المنظمة ، أهى مكافأة لذلك النظام العنصرى لما يقوم به من أعمال وحشية وعمليات قمع وتزييف تجاه شعب ناميبيا ، وماذا يعنى استخدام بعض الدول الغربية الاعضاء الدائمة في مجلس الأمن حق النقض ضد اقتراح فرض العقوبات الاقتصادية بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة . هل يمثل ذلك حماية للحقوق المشروعة لشعب ناميبيا ؟ أم يمثل حماية النظام العنصرى في الجنوب الأفريقي ؟

فمنذ ثلاثة عشر عاما وبالتحديد في عام ١٩٦٦ ، اتخذت الجمعية العامة للأمم المتحدة قرارا هاما وهو انتهاء انتداب جنوب افريقيا على ناميبيا ومنذ ذلك الحين والنظام العنصرى في جنوب افريقيا يواصل الخروج دائما على القرارات المتخذة من قبل هذه المنظومة الدولية ويتحدى ارادة المجتمع الدولي من خلال ممارساته الاستعمارية والعنصرية ، وخلال العقد المنصرم واصل هذا النظام العنصرى ليس فقط الاحتلال غير الشرعي لناميبيا ولكنه صعد أيضا وبشكل مستمر من اجراءاته اللاشرعية وأعماله القمعية والتعسفية ضد شعب ناميبيا وكان آخرها قيامه بتلك الانتخابات اللاشرعية والمزيفة في الاقليم دون أية رقابة أو اشراف من قبل الامم المتحدة متحديا بذلك ارادة المجتمع الدولي .

اننا لسنا هنا في معرض السرد التاريخي لمسألة ناميبيا ، فليس في نيتنا هنا أن نراهن على حق شعب ناميبيا في ممارسة حقه التام في تقرير المصير والاستقلال بزعامة ممثله الشرعي والوحيد منظمة (سوايو) ولكننا نرى أن هذه الامثلة على حالات الظلم الصارخ لا زالت تسود العلاقات الدولية سواء كان ذلك في ناميبيا أو في فلسطين أو في أى مكان آخر .

ان الوفد العراقي يدرك تماما فصول المسرحية العنصرية الاستعمارية التي تمارس الآن في الجنوب الافريقي . وأن ما يمارس الآن في ناميبيا يمارس مثله تماما تجاه الشعب العربي في فلسطين ، تلك الممارسات العنصرية التي يرتكبها الكيان الصهيوتي والتي أدت الى تشتت مئات الألوف من أبناءهم ومنع عودتهم الى ديارهم والتمتع بكامل حقوقهم الوطنية الثابتة ، واخضاعهم الى مختلف الممارسات العنصرية والتمييز العنصرى مما حرّمهم من التمتع بأبسط حقوق الانسان . اننا لا نشك مطلقا بوجود محاولات متكررة وباستمرار تستهدف اضعاف دور المنظمات الدولية والاقبال من شأنها وخاصة منظمتنا هذه ، ومحاولات الهيمنة على مقاليد الامور فيها بغية توجيهها وجهة مغايرة لاهدافها الانسانية النبيلة .

ومن المؤسف حقا أن نلاحظ بعض الدول ، وبوجه خاص الولايات المتحدة الامريكية ، تلعب دورا في اضعاف قدرة هذه المنظمة على تحقيق الاهداف المطلقة على عاتقها وما زالت تمارس ذلك الدور ، فقد أدى استعمال حق النقض في مناسبات عديدة من قبل الولايات المتحدة الى عجز مجلس الامن عن تأدية وظائفه التي منحها له الميثاق ولعل خير الامثلة التي لا زالت قائمة حتى الآن هو استمرار حكومة جنوب افريقيا في احتلال ناميبيا ، واستمرار الكيان الصهيوني العنصرى في تحدى قرارات الامم المتحدة والاسرة الدولية .

ان الاحتلال غير الشرعي لناميبيا من جانب النظام العنصرى في جنوب افريقيا والمناورات التي يقوم بها من أجل خلق أنظمة هزيلة لا تمثل طموحات شعب ناميبيا يجب أن يوضع لها حد ، وأن يتم الانسحاب الكامل وغير المشروط من جانب جنوب افريقيا من ناميبيا واحترام سلامة الاقليم بما في ذلك خليج " والفيس " الذى هو جزء لا يتجزأ من ناميبيا ، حتى يتمكن شعب ناميبيا بزعامة سوايو الممثل الشرعي والوحيد له من ممارسة حقه التام في تقرير المصير والاستقلال .

ويود وفد بلادى هنا أن يؤكد على ضرورة تطبيق قرارات مجلس الامن وخاصة القرارات ٣٨٥ لعام ١٩٧٦ و ٤٣١ و ٤٣٥ و ٤٣٩ لعام ١٩٧٨ كما يدعو جميع الدول الاعضاء والوكالات المتخصصة وكافة المنظمات الدولية الى تكثيف دعمها المادى والعسكرى والمالي وكافة أشكال المساعدات التي تمكن منظمة سوايو من تعزيز نضالها لتحقيق الاستقلال الكامل لاقليم ناميبيا وشعبها . ولا بد هنا من الاشارة بالقرار الشجاع والنبيل الذى اتخذته الجارة والصديقة ايران بقطع جميع علاقاتها بالنظام العنصرى في جنوب افريقيا ، حيث أن ذلك يمثل ترجمة للكلمات التي أدلى بها السكرتير العام للأمم المتحدة في تقريره عن أعمال هذه المنظمة والواردة في الوثيقة (A/31/1/Add.1,p.4) وهنا أقتبس :

" ان مسؤوليات الحكومات لا تتوقف بمجرد اعتماد القرار والواقع أن القرارات تتطلب عادة أعمالاً قوية من جانب الحكومات بالإضافة الى الاطراف المعنية مباشرة حتى يمكن أن تترجم الى واقع " .

السيد حمزة محمد حمزة (الجمهورية العربية السورية) : رغم كافة القرارات العديدة التي تبنتها الجمعية العامة في دوراتها السابقة ورغم جميع قرارات مجلس الامن المتعددة فإننا نجتمع اليوم لنناقش مرة أخرى تطورات الوضع في ناميبيا ، ذلك البلد الذى نتضامن مع نضال شعبه بقيادة سوايو من أجل نيل حريته واستقلاله .

ان استمرار جنوب افريقيا في تحدى قرارات الجمعية العامة ومجلس الامن ، وتجاهلها لرغبة وتوصيات المجتمع الدولي ، يكشف النقاب عن أهداف ونوايا هذا النظام ، الذى تتزعمه أقلية عنصرية تحاول أن لا تقصر عنصريتها على جنوب افريقيا وحدها ، بل ان تمتد وأن توسع حكمها اللانسانى العنصرى ، ليشمل ناميبيا أيضا ، متجاهلة بذلك كافة القرارات الدولية التي أدانت نظام بريتوريا

العنصرى لا احتلاله غير الشرعى لناميبيا ، ولا استغلاله الثروات الطبيعية فى ناميبيا ، والذى لا يملك
أى سلطة أو حق قانونى فى إدارة اقليم ناميبيا ، الذى اصبح مسئولية ادارته تابعة للأمم المتحدة
مباشرة .

من خلال الكلمات العديدة من الوفود ، ومن متابعة النقاش ، يبدو لنا أن هناك اتفاق ، ان
لم يكن اجماع ، على عدد من النقاط وأن وفدنا يضم صوته فى تأييد هذه النقاط التى نوجزها فيما يلى :
(١) اننا نؤيد نضال شعب ناميبيا بقيادة سوابو ، التى لجأت الى الطريق الوحيد الذى
بقي أمامها لتحرير أراضيها والوصول الى حريتها واستقلالها ، والذى دفعها استمرار النظام
العنصرى فى بريتوريا الى اتباعه وهو طريق الكفاح المسلح لمواجهة التعصب والرفض العنصرى
لانسحاب من أراضي ناميبيا وتسليمها الى أصحابها الشرعيين ، تماما كما يحصل فى منطقتنا فى الشرق
الوسط ، حيث دفع النظام العنصرى الصهيونى الشعب الفلسطينى للنضال من أجل تحرير أرضه
وضمن حقه فى تقرير المصير .

- (٢) اننا نؤيد استقلال ناميبيا ووحدة أراضيها الوطنية ، وان على المنظمة الدولية أن تعمل كل ما في وسعها من أجل ضمان منح حق تقرير المصير والاستقلال لشعب ناميبيا واجتراء انتخابات حرة في ناميبيا تحت اشراف الأمم المتحدة .
- (٣) اننا نشارك غيرنا من الدول في اعتبار وجود جنوب افريقيا في ناميبيا وجودا غير قانوني وانما هو احتلال يجب انهاءه وان الأمم المتحدة مسؤولة مباشرة عن ناميبيا الى أن تتمكن من الحصول على استقلالها ، ولهذا فان على المنظمة أن تلعب دورا أكثر ايجابية في هذا المجال وأن تبادر الى اتخاذ اجراءات فعالة ضد الحكم العنصرى في جنوب افريقيا بما في ذلك دعوة مجلس الأمن لاتخاذ القرارات اللازمة لتطبيق الفصل السابع من الميثاق وفرض العقوبات الاقتصادية على حكم بريتوريا .
- (٤) لقد ظهر واضحا من خلال المناقشة أن ما يسمى (بالحل الداخلي) هو أمر غير مقبول ومرفوض ، وان الوقت قد حان لكي تستعمل الأمم المتحدة كافة وسائل الضغط على جنوب افريقيا للانفراج بدون قيد أو شرط عن جميع المعتقلين السياسيين ، ولوقف جميع عمليات الاضطهاد والعنف ضد شعب ناميبيا المناضل ، والسماح بعودة المبعدين السياسيين ، وافساح المجال للمشاركة في حياة سياسية حرة بقيادة سوابو .
- (٥) ان على جنوب افريقيا أن تسحب قواتها بكافة أشكالها الموجودة في ناميبيا وأن تترك لشعب ناميبيا أن يقرر مصيره بنفسه وبحرية .
- لقد وقفت سورية الى جانب نضال شعب ناميبيا بقيادة سوابو انطلاقا من مبدأ أساسي في سياستها الخارجية ، وهو مناهضة الاستعمار والامبريالية والعنصرية بكل أشكالها ، وحيثما وجدت ، وكذلك دعم حركات التحرير الوطني والاستقلال لكل الشعوب المناضلة في هذا السبيل ، واننا نعتقد أن العنصرية سواء كانت في افريقيا أو في فلسطين أو في أى مكان في العالم هي شر يجب القضاء عليه ، وأن لا يفسح لها المجال للتوسع ، ولهذا فان على المنظمة الدولية اليوم ، أكثر من أى وقت مضى ، أن تتحمل مسؤولياتها وأن تقف بحزم تجاه محاولات جنوب افريقيا لفرض سياسة الأمر الواقع على هذا المجتمع الدولي ، هذه السياسة التي رفضتها سوابو كما رفضتها دول العالم ، وأصبح من الضروري أن تلجأ المنظمة الدولية الى اتخاذ الاجراءات الايجابية الفعالة لوضع حد لاحتلال جنوب افريقيا لأراضي ناميبيا وتمكين شعب ناميبيا بقيادة سوابو من نيل حريته واستقلاله بأسرع وقت ممكن .

السيد سماسيكو (مالي) (الكلمة بالفرنسية) : ان استئناف الدورة الثالثة والثلاثين للجمعية العامة يأتي في وقت نجد فيه ان الموقف السائد في ناميبيا ، والذي يثير قلق منظمتنا منذ عقود ، قد أصبح أكثر خطورة .

لقد تميّزت السنة الحالية بتكثيف الارهاب ضد شعب ناميبيا ، وفي الواقع فان اغتيال المواطنين العزل من السلاح ، من نساء وأطفال ومسنين ، وعمليات الاعتقال الجماعية لقيادات سوابو وعمليات التعذيب ضد شعب ناميبيا ، مازالت مستمرة رغم الاستنكار العام الذي تثيره هذه الأعمال الوحشية في سائر أنحاء العالم ، ان على المجتمع الدولي أن يرد بعنف على هذه الأعمال وأن يثبت قدرته على ادارة هذا الاقليم حتى يتحقق له الاستقلال .

ان استئناف الدورة الثالثة والثلاثين مناسبة لاتخاذ التدابير الفعالة ضد نظام بريتوريا العنصرى الذى يواصل تحديه لمنظمتنا ومواصلة احتلاله غير الشرعي لاقليم ناميبيا . ان ضرورة وضع حد لاحتلال ناميبيا أمر واجب طالما أن جنوب افريقيا تعمل اليوم على أن تفرض على شعب ناميبيا الباسل مؤسسات تقوم على أساس سياسة الفصل العنصرى والتمييز العنصرى منتهكة بذلك قرارات منظمتنا والرأى الاستشارى لمحكمة العدل الدولية الصادر في ٢١ حزيران / يونيه ١٩٧١ . وفي الواقع ، فبعد أن عيّن هذا النظام عميله الاستعماري ، القاضي " ستين " وبعد المسرحية الانتخابية الهزلية التي جرت في كانون الاول / ديسمبر واقامة الجمعية التأسيسية المزعومة ، بدأ في اجراءات تحويل هذه الجمعية الى جمعية وطنية وبالتالي الى فرض حكومة مؤقتة ، وبهذه الاجراءات غير القانونية أرادت جنوب افريقيا مواصلة عطية ضم أراضي ناميبيا ، ان النظام العنصرى لبريتوريا يواصل تحقيق حلمه القديم على أرض ناميبيا . ومرة أخرى يوجه تحديا جديدا الى المجتمع الدولي .

ان جمهورية مالي تستنكر هذه السياسة ، كما تستنكر محاولة اعلان الاستقلال من جانب واحد على غرار ما حدث في روديسيا ، وتناشد المجتمع الدولي عدم الاعتراف بهذه الجمعية التأسيسية المزعومة ، وألا تقيم أيّة علاقات أو تعاون معها ، ان منظمتنا لا يمكن أن تقبل مهزلة الانتخابات المزيفة لنظام جنوب افريقيا من أجل اقامة نظام عميل يعمل لخدمة مصالحها ولتشديد قبضتها على هذا الاقليم .

وفي مواجهة تعنت حكم بريتوريا فان الوقت قد حان لكي تتخذ منظمنا الاجراءات والعقوبات وفقا للفصل السابع من الميثاق لاجبار جنوب افريقيا على احترام قرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن . ففي الوقت الذى تقوم فيه منظمنا بهذا الحوار ، فان جنوب افريقيا تستغل هذا الحوار لدعم سيطرتها على ناميبيا ، والدليل على ذلك هو رفض نظام بريتوريا العنصرى تنفيذ قرارى مجلس الأمن ٣٨٥ (١٩٧٦) و ٤٣٥ (١٩٧٨) اللذين أرسيا أساس الانتخابات الحرة القانونية في ناميبيا تحت اشراف منظمة الأمم المتحدة . وفي هذا الصدد فان الدول الأعضاء في منظمنا الذين دافعوا بقوة عن أسلوب الحوار مع جنوب افريقيا ، يجب أن يقدموا لنا التفسيرات اليوم ، هل لقيت خطة التسوية ، والمبادرة التي قدمت ، قبولا وتفهما من النظام العنصرى في بريتوريا ؟ في واقع الأمر ، ان فشل الجهود التي بذلها المجتمع الدولي من أجل تحرير ناميبيا يرجع الى المساندة التي واصلت بعض الدول تقديمها الى نظام الفصل العنصرى . وطالما حظيت جنوب افريقيا بهذه المساندة الاقتصادية والعسكرية والسياسية ، والدعم الأدبي من هذه الدول ، فانها ستستمر في تحدى منظمنا وكذلك القرارات التي سوف تتخذها .

هل يمكن لجمعيتنا في نهاية مناقشة هذه المشكلة المؤلمة أن تتخذ العقوبات الاقتصادية وأن تفرض حظرا على البترول ، كأسلوب وحيد قادر على ضرب هذا النظام الكريه ؟ انها بهذا تكون قد ارتفعت الى مستوى المسؤولية واستعدادات الثقة فيها والمحافظة على هيبتها . وكما يعرف الجميع فان مسألة ناميبيا هي مشكلة تصفية الاستعمار ، ان ممارسة شعب ناميبيا لحقه في تقرير المصير وفي الاستقلال مع احترام سلامة أراضيه وفقا للقرار ١٥١٤ (د - ١٥) والمقررات الملائمة لمجلس الأمن قد تسمح بايجاد حل سريع وعادل لهذه المشكلة المؤلمة .

ولكن نظام بريتوريا العنصرى بأعمال العنف وخذاعه واغراضه الخبيثة وارهايه السياسي وخاصة دعم قوته العسكرية وهجماته المسلحة في ناميبيا ، وعند بلدان خط المواجهة لم يترك لشعب ناميبيا خيارا سوى النضال المسلح من أجل استقلاله الوطني .

ان هذا النضال المسلح سوف يخوضه شعب ناميبيا حتى النهاية بقيادة سوايو ممثل—هـ
الحقيقي الوحيد .

ولهذا فان من المرغوب فيه ان يحصل على المزيد من المساعدة السياسية والاقتصادية من جانب الامم المتحدة وجميع الدول الاعضاء فيها .

ان وفد مالي يؤكد من جديد مساندة القوية لشعب ناميبيا في كفاحه من أجل التحرير—الوطني تحت زعامة سوايو .

وفي الالونة الاخيرة ، في اذار/ مارس الماضي ، أعلن المؤتمر التأسيسي للاتحاد الديمقراطي لشعب مالي المجتمع في باماكو :

” . . . ان منظمنا حزب ديمقراطي معاد للامبريالية وللإستعمار والالاستعمار الجديد

وللصهيونية وللعنصرية وللفضل العنصرى ، وأكد من جديد مساندة المستمرة لنضال الشعوب الشقيقة التي تناضل في زمبابوى وناميبيا وافريقيا الجنوبية من أجل التحرر من السيطرة الاجنبية والعنصرية ومن أجل وحدتها الوطنية واحترام سيادتها على ثرواتها الطبيعية ”

في البيان الذى نشر على اثر اغتيال الشاب المناضل سلمون مهلاتفو فان حكومة مالي قامت بالتنديد القاطع بالعمل الذى لا سابق له الذى قام به النظام غير الشرعي لجنوب افريقيا ضد الكرامة الانسانية .

وعلاوة على ذلك دعا الى التضامن النشط لجميع الشعوب المحبة للسلام وللمعدلة . ولكل

الحكومات وخاصة تلك التي ماتزال تواصل تعاونها مع بريتوريا ، وطالبت البشرية الى تعبئة نفسها دفاعا عن حقوق الانسان الحقيقية لوضع حد للمأساة التي يعاني منها اشقاؤنا في افريقيا الجنوبية وذلك حتى يكون احترام للاحكام الاساسية لميثاق الامم المتحدة فيما يتعلق بالحفاظ على الامن والسلم الدوليين .

انني اطمنن شعب ناميبيا وحركة تحريره سوايو على تصميم شعب مالي على ان يقدم ل—هـ

مساندة المادية والمعنوية ، واطمنن كذلك اشقاؤنا المناضلين في زمبابوى وجنوب افريقيا .

ان رئيس مجلس الامم المتحدة لناميبيا ، ورئيس اللجنة الخاصة المكلفة بدراسة الموقف الخاص بتطبيق اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ورئيس سوابو قد مو لنا في بياناتهم في ٢٣ ايار/مايو لنا صورة كئيبة للموقف السائد في ناميبيا . اننا لانريد ان نتناول هنا الاعمال الشريرة لنظام بريتوريا في هذا الاقليم ، لاننا فعلنا ذلك في كثير من المناسبات من قبل . ويكفي هنا ان ندين بشدة هذه الاعمال .

وقد اقتن هؤلاء المتحدثون وعلى الاخص السيد سام نوجوما حلولا جذرية لتسوية مسألة ناميبيا ونحن نؤيد هم في ذلك لان وفد بلادى مثله في ذلك مثل كثير من الوفود قد طالب بذلك في كثير من المناسبات .

ومجمل القول ان اى حل لمسألة ناميبيا يوجب علينا ان نعمل على تحقيق الشروط التالية :
 أولا ، ان تعترف جنوب افريقيا بحق شعب ناميبيا في تقرير المصير والاستقلال . ثانيا ، ان تحمي الهوية والوحدة الوطنية لشعب ناميبيا اى ابقاء خليج والفس جزءا لا يتجزأ من ناميبيا . ثالثا ، انسحاب الادارة وكل القوات العسكرية وكل قوات الشرطة التابعة لجنوب افريقيا التي تحتل الاقليم بصورة غير شرعية . رابعا ، ان تعترف وتؤكد من جديد ان سوابو هي الممثل الوحيد للشعب ناميبيا . خامسا ، اطلاق سراح كل السجناء السياسيين . سادسا ، اجراء انتخابات حرة وديمقراطية تحت اشراف الامم المتحدة . سابعا ، الانهاء الفوري لكل الاعمال العدوانية واعمال التعذيب والاعتقال التعسفي ضد شعب ناميبيا .

لا استطيع ان انهي كلمتي دون ان اشيد بالنشاط الذي قام به مجلس الامم المتحدة لناميبيا منذ انشائه في ١٩٦٧ . ان المجلس باعتباره السلطة الشرعية الوحيدة للاقليم يجب ان يتمتع بالمساندة اللازمة للقيام بمهمته في ناميبيا .

وباعلان ١٩٧٩ عاما للتضامن مع نضال شعب ناميبيا ، فان الهدف الرئيسي للمجلس هو الاسراع بتحرير الاقليم . يجب ان يؤكد المجتمع الدولي مساندة له من جديد . ان وفد مالي يأمل في انه عند نهاية اعمالنا تواجه منظماتنا مسؤولياتها وان تضطلع بالتزاماتها تجاه ناميبيا الاقليم الذي وضع منذ ١٩٦٦ تحت ادارتها المباشرة ، لان مستقبل هذا البلد اكد ، واستقلاله حتمي وسوف ينتصر شعبه البطل .

الرئيس (الكلمة بالاسبانية) : اود ان ابلغ الجمعية بأن البلدين التاليين قد قررا ان يصبحا مشاركين في تقديم مشروع القرار الوارد في A/33/L.37 وهما بيرو ومالطة .

رفعت الجلسة الساعة ١٨/٠٠